

العنوان:	الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت والتحديات المعاصرة
المصدر:	وقائع الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات فى الدول الاعضاء بمكتب التربية العربى - الكويت
المؤلف الرئيسي:	الرشيدى، بشير صالح
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادى:	1992
مكان انعقاد المؤتمر:	الكويت
رقم المؤتمر:	5
الهيئة المسؤولة:	مكتب التربية العربى لدول الخليج
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	33 - 80
رقم MD:	34925
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EduSearch, EcoLink
مواضيع:	البحث العلمى، الكويت، جامعة الكويت، التعليم العالى، طلاب الجامعات، هيئة التدريس، المناهج، التطوير التربوي، تكنولوجيا المعلومات، تنمية الموارد البشرية، الإدارة الجامعية، الجودة الشاملة، الكفايات التعليمية، الكفايات التربوية، الجودة التعليمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/34925

الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت والتحديات المعاصرة

إعداد

د. بشير صالح الرشيد
رئيس قسم علم النفس التربوي
كلية التربية - جامعة الكويت

تقديم

إن بناء البشر وليس بناء الحجر هو المؤشر الحقيقي لتقدم المجتمعات في العصر الحالي . فلم يعد تحضر أي مجتمع من المجتمعات أو تقدمه يقاس بما يملكه من ثروات طبيعية حتى ولو كانت جبالا من ذهب ، ولكن المقياس الحقيقي لتحضر المجتمعات الآن هو كم الموارد البشرية ونوعيتها التي تقود حركة الحياة في تلك المجتمعات ، حيث إن رأس المال البشري يعتبر الدعامة الحقيقية لريادة عملية التحضر والتقدم .

ومن هذا المنطلق وجب استغلال طاقات الانسان في خدمة مجتمعه من خلال تحسين نوعية هذا الانسان ورفع كفاءاته وشحن مهاراته ، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال عملية التعليم التي صارت تلعب دورا خطيرا في حياتنا المعاصرة .

فلم يعد التعليم ترفا ذهنيا أو عقليا بالنسبة للانسان ، وإنما أصبح ضرورة من ضرورات حياته . ومن ثم تحولت النظرة إلى التعليم من الاعتقاد بأن ما يحصله الفرد من معارف ومن استمتاع نفسي على أنه استهلاك إلى الاعتقاد بأنها قوى جديدة تمكن الفرد من القيام بدوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومن زيادة مكاسبه في المستقبل .

وعلى هذا أصبح ينظر للتعليم على اعتبار أنه عملية اقتصادية استثمارية . وهذه النظرة الجديدة أضافت بعدا جديدا للنظام التعليمي حيث أخرجته من عزلة التقليدية لكي يتفاعل مع النظم الأخرى داخل المجتمع . فمع بداية الستينيات بدأت فكرة القيمة الاقتصادية للتعليم تجد رواجاً بين العلماء والمتخصصين والهيئات والمنظمات الدولية ، وبدأت فكرة رأس المال البشري والاستثمار في مجال التعليم تجذب الاهتمام على أنها العامل الحاسم في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول التي تتطلع الى النمو .

وإذا كان التعليم بشكل عام يمثل الوسيلة المثلى لتنمية الموارد البشرية ، فالجامعة من بين المؤسسات التعليمية تلعب دورا مميّزا في تحقيق هذا الهدف . ويتضح دور الجامعة المتميز في هذا المجال من خلال عملها على تحقيق الأهداف التالية :

أولا - العمل على إعداد القيادات في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والفكرية ليس بهدف الحفاظ على النمط الثقافي والاجتماعي السائد بل لقيادة التغيير في المجتمع الى الأفضل .

ثانيا - الاسهام مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى في عملية التصنيع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وهي العملية التي تتوقف عليها التفاعلات الصحيحة

والسليمة في المجتمع التي في النهائية تؤدي إلى تكيف الفرد مع ذاته ومع المجتمع الذي يعيش فيه .

ثالثا - تزويد الدارسين بتعليم وتدريب يؤهلهم للانخراط في مجالات العمل والحياة بكفاءة ومقدرة .

رابعا - المساعدة على نمو القدرات العقلية للأفراد من خلال الدراسة والبحث العلمي .

دولة الكويت من بين الدول التي تسعى جاهدة الى تنمية كل جوانب الحياة فيها والنهوض بمشروعات تنموية من شأنها الارتقاء بمستوى الحياة في المجتمع الكويتي . ولرعاية تلك المشروعات وتحقيق ذلك الهدف الكبير فإن هذا يحتاج إلى نظام تعليمي على مستوى معين من الكفاءة والكفاية وبالذات في المستوى الجامعي . ومما يزيد من الحاجة إلى تعليم جامعي مميز بدولة الكويت في الوقت الراهن تلك الظروف الخاصة التي يمر بها المجتمع الكويتي بعد التحرير حيث مسيرة إعادة البناء والتعمير ، هذا إلى جانب التحديات المعاصرة التي تفرض نفسها على كل المجتمعات .

مشكلة الدراسة :

مما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في أنه طالما أن المجتمع الكويتي يتطلع إلى التقدم والتحضر فلا بد له من السعي والتمسك بأسباب التحضر والمعاصرة . وكما سلف القول فإن من أبرز العوامل المساعدة على التقدم والمعاصرة استثمار القوى البشرية في المجتمع من خلال التعليم ، والتعليم الجامعي بالذات هو الأقدر على المساعدة في تحقيق مثل هذا الهدف . والدراسة الحالية تحاول التعرف على واقع التعليم الجامعي بدولة الكويت لابرز سلبياته واستجاباته ، والتعرف على مدى ملائمة هذا التعليم لمتطلبات واحتياجات مشروعات وبرامج التنمية في المجتمع الكويتي . وكل هذا من خلال دراسة الكفاءة التربوية للتعليم الجامعي الكويتي . وبالتالي يمكن تلخيص مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية :

١ - ما معنى الكفاءة الداخلية للجامعة ؟ وما مدى اسهامها في تحقيق الجامعة لأهدافها وقيامها بوظائفها ؟

٢ - ما واقع الكفاءة الداخلية للجامعة بدولة الكويت ؟

٣ - ما العناصر الرئيسية التي يمكن أن تسهم في توفير مستوى متميز للكفاءة الداخلية للجامعة بدولة الكويت ؟

٤ - ما الأساليب التي يمكن من خلالها تحسين وضعية الكفاءة الداخلية للجامعة بدولة الكويت ؟

منهج الدراسة :

تتبنى الدراسة الحالية المنهج الوصفي حيث تقدم الدراسة وصفا كميا وكيفيا للكفاءة الداخلية لجامعة الكويت ، ومن خلال ذلك يمكن رسم صورة للجامعة ، وتحديد الممارسات الشائعة والسائدة فيها ، والتعرف على اتجاهات ومسارات الحركة التي تدور في اطرها الجامعة في سعيها لتحقيق أهدافها ، ولايتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إنه بعد جمع المعلومات الوصفية عن الجامعة ، وتحديد الأوصاف الدقيقة للأنشطة المرتبطة بكفاءتها الداخلية ، وتحديد العلاقات التي تربط بينها ، فإن الدراسة ستستخدم أساليب القياس الكمي التي تساعد على التصنيف والتفسير والتحليل والاستنتاج والتوصل الى دلالات ذات مغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة وهي الكفاءة الداخلية للجامعة ، وبالتالي يمكن في ضوء هذا رسم صورة تستشرف المستقبل وتقدم تنبؤات أو مؤشرات تساعد على مواجهة التحديات المستقبلية التي تفرض نفسها على المجتمع الكويتي والتي لا بد للجامعة أن تلعب دورها الفاعل في مواجهة مثل هذه التحديات .

أهمية الدراسة :

تتضح أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله ومن أهمية الفترة التي تجرى فيها مثل هذه الدراسة . فمما لا شك فيه أن للجامعة دورا ذا أهمية قصوى في الرقي بالمجتمع . والكفاءة الداخلية للجامعة من العناصر ذات الفاعلية الخاصة التي تساعد الجامعة على تحقيق أهدافها في المجتمع الكويتي ، والتعرف على واقع هذا الجانب من جوانب التعليم الجامعي بدولة الكويت يفيد الى حد كبير في تحديد جوانب الضعف في الجامعة والتي قد تعوق حركة الجامعة بدولة الكويت نحو تحقيق أهدافها . هذا الى جانب أن المجتمع الكويتي في الوقت الراهن وبعد معركة التحرير يعتبر في حاجة ماسة الى مراجعة ملفات الكثير من مؤسساته لكي نضع أيدينا على مايعوق حركة هذه المؤسسات ويحجم أدوارها .

الاطار النظري للدراسة :

- مفهوم الكفاءة الداخلية :

هناك تعريفات عديدة تناولت الكفاءة الداخلية من بينها تعريف (كومبز وهاللاك COOMBS and HALLAK) حيث يقولان : إنها هي العلاقات بين مدخلات ومخرجات النظام التعليمي ، أي معدلات المدخلات الى المخرجات ، بمعنى العمليات والنشاطات الداخلية للنظام التعليمي وقدرته على القيام بالأدوار المتوقعة منه وحسن تصريفها وتكاملها والمتمثلة أساسا في الاحتفاظ بمدخراته من الطلاب والانتقال بهم من صف دراسي إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى دون تسرب أو رسوب .

ويعرفها " عبد الغني النوري ومحمد منير مرسي " بأنها : مدى قدرة عناصر النظام التعليمية الداخلية على القيام بالأدوار المتوقعة منها ، وتشتمل على الكفاءة التعليمية الداخلية أي على كل العناصر البشرية الداخلة في التعليم والتي تتولى البرامج التعليمية والمناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة لها وكذلك الشؤون الادارية .

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فتعرفها على أنها فاعلية النظام التعليمي في الاحتفاظ بمدخراته من التلاميذ والانتقال بهم من مرحلة دراسية الى أخرى بعد انجازهم لمتطلبات هذه المرحلة على الوجه الاكمل .

والكفاءة الداخلية ما هي إلا حصيلة عوامل أو عناصر متعددة تدخل فيها وتتوقف عليها ، وتتكون تلك العناصر من المدخلات وما يحدث بينها من تفاعلات أو ما يسمى داخل العملية التعليمية بالأنشطة والعمليات . والمدخلات هي كل ما يدخل في النظام التعليمي ، ومعظم المتغيرات التي تؤثر عليه سواء كانت هذه المدخلات مباشرة أو غير مباشرة ، مرئية أو غير مرئية ، محسوسة أو غير محسوسة .

ويمكن حصر المدخلات الأساسية في النظام التعليمي في العناصر الآتية :

- ١ - الدارسون (الهدف الأساسي هو تعليمهم وتدريبهم) .
- ٢ - الإدارة التعليمية : هي التي تنسق وتنظم العملية التعليمية .
- ٣ - الأهداف والأولويات حيث توجه حركة ونشاط التعليم .
- ٤ - البناء التعليمي والجدول الزمني .
- ٥ - المحتوى التعليمي : خلاصة ما يحصل عليه الدارسون .
- ٦ - المعلمون : ومهمتهم مساعدة التلاميذ على التحصيل والتعلم .

- ٧ - الوسائل التعليمية : الكتب والمناهج والامكانات التكنولوجية .
- ٨ - البحوث العلمية .
- ٩ - التكاليف (الكلفة والعائد) .

وتعتبر الكفاءة الداخلية للتعليم ذات أهمية وقيمة كبرى عند النظر اليها وذلك لأنها تعطي مؤشرات ودلالات لا يمكن رؤية واقع التعليم إلا من خلالها ، ولذلك حظى قياسها في السنوات الأخيرة باهتمام كبير ، وقد خصصت اليونسكو بالاشتراك مع مكتب التربية الدولي في جنيف (المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للتربية عام ١٩٧٠م) لهذا الموضوع بالذات ايمانا بأهميته.

أنواع الكفاءة الداخلية :

تنقسم الكفاءة الداخلية الى كفاءة كمية وأخرى كيفية .

أولا - الكفاءة الداخلية الكمية :

ويمكن تعريف الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم على أنها مقدرة النظام التعليمي على استيعاب تدفق الأفواج الطلابية داخله، وبالتالي مقدرته على انتاج أكبر عدد من الخريجين بالنسبة لعدد الداخلين ، إذن ترتبط الكفاءة الداخلية الكمية بمقدرة النظام التعليمي على استيعاب المتقدمين اليه وشد انتباههم وجذبهم لبرامجه المختلفة ، وكذلك قدرته على استيعاب تدفق الأفواج داخله ، وأن تؤكد معدلات التدفق ارتفاع نسب النجاح وانخفاض نسب الرسوب والتسرب الى أقل درجة ممكنة .

وتؤثر في الكفاءة الداخلية للتعليم ظاهرتان أساسيتان هما الرسوب والتسرب ، أو ما يعبر عنهما بالفاقد أو الاهدار التعليمي ، لأن رسوب الطالب يؤخر موعد تخرجه فيؤثر في الانتاجية سلبا ، كما أنه في هذه الحالة يحتل مقعدا كان يمكن أن يخصص لغيره مما يزيد في الكلفة .

ثانيا - الكفاءة الداخلية الكيفية :

قد تكون هناك صعوبة في تحديد عناصر الكفاءة الداخلية الكيفية . ولذلك ظلت هذه القضية جدلية حيث دارت نقاشات ومساجلات حول تحديد مفهومها ومواصفاتها ومعاييرها وقياسها وكيفية تجويدها وتحسينها حتى يكون النظام قادرا على التكيف مع المدخلات التي تتمثل في فئات الطلاب الذين يلتحقون بالتعليم وبين المخرجات من أعداد

الطلاب الذين أنهوا مراحل التعليم المختلفة بما يحقق احتياجات ومتطلبات التنمية في المجتمع وحتى يكون النظام التعليمي قادرا على الاسهام في تطوير هذا المجتمع وتزويده بالأعداد اللازمة من الكوادر المطلوبة للمشروعات التنموية .

ويمكن تعريف الكفاءة الداخلية الكيفية بأنها قدرة النظام التعليمي على تحديد أهداف تربوية لمدخلاته والاستثمار الاقتصادي للامكانيات البشرية والمالية المتاحة له ، وكذلك قدرته على أن يكون لبرامجه الدراسية دور محدد وواضح لرفع كفاءة ونوعية العملية التعليمية للدارسين والمتدربين . أي قدرة البرامج على تحسين نوعية من يتعرضون لها . والفاعلية تتمثل في الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة ، فبقدر ما نعطي التعليم أو ما ندخل فيه من مدخلات يمكن أن يكون حجم النواتج أو المخرجات وأنواعها .

ويمكن الاستدلال على الكفاءة النوعية من خلال الامتحانات وإن كانت ليست المعيار الوحيد لقياس مثل هذا الجانب ، فيوجد بجانبها مؤشرات أخرى يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف مثل : المناهج الدراسية ونوعيتها ومدى ملاءمتها وارتباطها بواقع الحياة في المجتمع . وكذلك نوعية القائمين على العملية التعليمية سواء كانوا معلمين أو إداريين أو صناع القرار السياسي في مجال التعليم .

ومن بين العوامل التي تؤثر في الكفاءة الداخلية النوعية ، مدى توافر المواصفات السليمة في الحجرات الدراسية من حيث الاتساع والتهوية والاضاءة وكثافة الطلاب بها الى جانب توافر المعامل والمختبرات العلمية والمكتبية وغرف النشاط والملاعب وغيرها . كذلك نسبة عدد الطلاب لكل معلم ونوعية المعلم نفسه ومدى توافر التكنولوجيا التعليمية وارتباطها بالمجتمع المحلي ، كل ذلك يعتبر من العوامل التي تؤثر في الكفاءة النوعية .

ورغم وجود نوعية من الكفاءة الداخلية كمية وكيفية إلا أنه من الملاحظ أن هناك نوعا من التداخل بين هذين النوعين الذي يصل أحيانا الى حد صعوبة الفصل بينهما .

ومما سبق يمكن قياس الكفاءة الداخلية للجامعة بدولة الكويت من خلال العناصر

التالية :

- ١ - عدد الخريجين مقارنا بعدد المقبولين بالجامعة .
- ٢ - مستوى أعضاء هيئة التدريس الأكاديمي .
- ٣ - الخدمات الطلابية (اجتماعية - صحية - ثقافية الخ) .
- ٤ - الخدمات الإدارية .

- ٥ - التجهيزات والامكانات الحديثة بكليات وأقسام الجامعة .
- ٦ - خدمة المجتمع .
- ٧ - ملاءمة المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية لحاجات الطلاب وكذلك المجتمع .
- ٨ - تمويل مشروعات الأبحاث والانتاج العلمي .
- ٩ - ارتفاع العائد مقارنا بالكلفة .

وظائف الجامعة :

قبل الانتقال الى الحديث عن الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت فإنه لابد من تناول وظائف الجامعة لظهار كيفية تحقيق الجامعة للأهداف سالفة الذكر ، وتطور وظائف الجامعة المعاصرة حول محاور ثلاثة رئيسية تتمثل في إعداد القوى البشرية والبحث العلمي بالإضافة إلى خدمة المجتمع .

أولا - إعداد القوى البشرية :

يمكن النظر الى الجامعة من زاوية إنتاجها للقوى البشرية المتعلمة والمدرّبة على أنها مؤسسة انتاجية لها مدخلاتها ولها مخرجاتها التي تخضع لتوصيف دقيق يختلف باختلاف الجامعة أو باختلاف الدولة التي تنتمي إليها هذه الجامعة .

وتعتبر هذه الوظيفة امتدادا لوظيفة الجامعة منذ انشائها في العصور الوسطى إذ كانت مهمتها في تلك العصور هي الإعداد للمهن المختلفة في الآداب والقانون والطب واللاهوت التي أطلق عليها المنظومة الرباعية .

ومع تطور المجتمعات ذلك التطور السريع والمتلاحق لاحتياجات الفرد والمجتمع بدأت الجامعات في القرن التاسع عشر تهتم بالإعداد لمهنة التدريس والمهن الأخرى كالهندسة والزراعة والعلوم الطبيعية والاجتماعية وأصبحت هذه المجالات تخصصات أساسية في الجامعة وأضيفت في القرن العشرين تخصصات أخرى مثل ادارة الأعمال والصحافة وعلوم المكتبات والسياسة والاقتصاد والقانون الدولي .

وللجامعة دورها الرئيسي في تنمية اقتصاد المجتمع من خلال الاستخدام الأمثل لموارده وثرواته وتنشيط مؤسساته الانتاجية بما تخرجه من كفاءات قادرة على تطوير وسائل الانتاج . وهذا يعني أن الجامعة من أهم ركائز التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء في المجتمع الذي تخدمه ، وتتضاعف هذه المسؤوليات في البلدان النامية إذ على الجامعات الاسراع بمعدل النمو لتعويض ما فاتتها في فترة الركود،

ورغم ذلك فإنها تعمل بموارد محددة وفي هذا المناخ تتعرض لكثير من عوامل الاحباط والتثبيط على عكس الجامعات في الدول المتقدمة حيث تعمل في واقع يعطيها دفعات قوية وفي مناخ يسندھا ويؤازرھا .

ويتطلب إعداد القوى البشرية ، كعامل من عوامل نجاح الجامعة في أداء هذه الوظيفة الربط بين التخصصات الجامعية واحتياجات سوق العمل كما وكيفا ، ويحتاج التقدير الكمي الى وجود خطط تنموية واضحة تستشرف المستقبل منطلقا من الواقع الحالي وتقدير الاحتياجات اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الشاملة ، أما من ناحية الكيف فإن أهم ماتتحكم فيه المنظومة الثلاثية ، الطالب ، الأستاذ ، البرنامج وبالنسبة للطالب لابد من وجود توصيف علمي دقيق للمدخلات ، بمعنى ما مواصفات الطالب الذي يمكن أن ينجح في دراسة معينة كالتطب مثلا ؟ ، هل هناك قدرات خاصة أو مهارات خاصة تساعد الطالب على النجاح في هذه الدراسة ، وكذلك مواصفات الخريج ، أى ما المعلومات والمهارات والقدرات التي تحتاجها مهنة الطب مثلا وتحتاجها ظروف الأداء في مجتمع معين ؟ وتحتاج عملية التوصيف هذه الى دراسة علمية متعمقة ونظام ملائم للتقويم يكشف عن مدى تحقيق هذه المواصفات في كل من المدخلات والمخرجات .

وعلى سبيل المثال ، لا يكفي مجموع درجات التلميذ في المرحلة قبل الجامعة (الثانوية) للحكم على مطابقته لمواصفات مدخلات كلية الهندسة مثلا ، وهي نفس المشكلة بالنسبة للمخرجات ، ومن البديهي أن تختلف مواصفات مهنة ما من بلد إلى آخر ، فمواصفات خريج الهندسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، على سبيل المثال ، لا يمكن أن تتفق مع مواصفات خريج كلية الهندسة في إحدى الدول النامية ، ذلك لأن متطلبات المهنة في كل من البلدين لا يمكن أن تكون واحدة .

أهمية التدريب :

ولما كنا نعيش في عصر يتسم بالسرعة في التطور العلمي والتقني ، فإن عملية الإعداد وحدها تعتبر غير كافية ، فالخريج الذي تم إعداده للعمل في مهنة معينة في زمن معين سيواجه في القريب مشكلة تطور متطلبات المهنة ، وعلى سبيل المثال ، الطبيب الجراح الذي أعد لإجراء الجراحات العادية ، لا يستطيع في المستقبل أن ينجح في جراحة المناظير مثلا ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى الإعداد المستمر أو التعليم المستمر من خلال التدريب الحديث والمنظم ، وقد أخذت النظم العسكرية بهذا المبدأ منذ فترة طويلة ، إذ يستدعى المجندون على فترات للتدريب على الأسلحة الحديثة المستجدة وعلى العلوم

المستخدمة في المجالات العسكرية . والتدريب الحديث قد أصبح من مسؤوليات الجامعة تستطيع من خلاله نشر الاتجاهات الحديثة في مجالات التخصص المختلفة وهكذا يتكامل الإعداد والتدريب كوظيفة رئيسية كبرى للجامعة في ظل مفهوم متقابل من التربية الجامعية المستمرة ، أما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس فلا يكفي التفوق الأكاديمي كشرط للعضوية في هيئة التدريس فلا بد أن يكون هناك إلمام بالعلوم التربوية التي تساعد الأستاذ الجامعي على أدائه العلمي بأعلى كفاءة ممكنة ، من هنا كان من الواجب أن تكون هناك مواصفات خاصة في عضو هيئة التدريس ، ولأمانع من وجود برامج خاصة باستكمال النواحي التربوية في مجال إعداده لمهنة التدريس بالجامعة ، هذا إلى جانب المواصفات الأكاديمية . أما بالنسبة للبرنامج فيجب أن يكون كافياً وملائماً لتحقيق أهداف الإعداد المهني .

ثانياً - البحث العلمي :

إن للجامعات دوراً مزدوجاً هو البحث العلمي والتدريس وإن كانت بعض الجامعات تركز دورها على التدريس الجيد ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ٣٥٠٠ جامعة ومعهد للتعليم العالي يجمع نصفها تقريباً بين البحث والتدريس ، أما النصف الباقي فمعظمه يقتصر على الدور التدريسي ، ومعظم أعضاء هيئة التدريس مشتغلون بنباص تدريسي كبير مما لا يترك لهم وقتاً للبحث ، ويرتبط جانب من البحث العلمي بالإعداد للدرجات الجامعية العليا للماجستير والدكتوراة ، وتحفز بعض الجامعات أعضاء هيئة التدريس على استمرارية البحث العلمي من خلال الحوافز المادية أو الأكاديمية .

وترتبط خطط البحث العلمي في بعض الجامعات بالمؤسسات الصناعية والانتاجية بهدف التحديث والتجويد في الانتاج ، وتخصص تلك المؤسسات نسبة ثابتة من ميزانياتها للصرف منها على تلك البحوث وإن كانت بعض المؤسسات الصناعية الكبرى أصبح لها مراكز البحث الخاصة بها وأصبحت تستقطب أعلى الكفايات الأكاديمية والعلمية .

وللجامعة دور مهم في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي الذي يعتبر أحد الوظائف الثلاثة للجامعة ويعتبر ركناً رئيسياً من أركان الجامعة .

وفي ظل الحياة المعاصرة وما نشهده من تقدم علمي وتقني ، وتعقيد في الحياة ومتطلباتها لا يمكن أن تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي إذا أهمل البحث العلمي أو لم يعط الاهتمام الذي يستحقه ، لذا يجب أن تنمي الجامعة لدى أساتذتها وطلابها اتجاهات

قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقدمها ، فالجامعة قادرة على تنمية المعرفة واغنائها بما تضمه من كفاءات علمية وما تمتلكه من امكانات فهي مجتمع العلماء والمثقفين وهي مجتمع التخصصات المختلفة في كل ميادين المعرفة الأدبية والعلمية والنظرية والتطبيقية .

ويواجه البحث العلمي في بعض الجامعات صعوبات ومعوقات كثيرة ، منها تزايد الطلاب ، وبالتالي تزايد الأعباء التدريسية ، مما يثقل كاهل أعضاء هيئة التدريس ، حتى إن بعض الجامعات تمنح الأساتذة أجورا إضافية مقابل المحاضرات الإضافية وهي بذلك تشجعهم بطريق غير مباشر ، وقد يكون غير مقصود على الاهتمام بالتدريس وترك البحث العلمي رغم أهميته في رفع مستوى التدريس ، وغالبا ما تكون المسئوليات الإدارية التي يكلف بها بعض الأساتذة أحيانا الى جانب أعباء التدريس أكبر عائق أمام الأساتذة في مجال البحوث . أما في الدول النامية ، كما في عالمنا العربي ، فغالبا ما تكون معظم البحوث فردية وليست جماعية ، وذات غرض نفعي محدود غالبا ما يكون شخصيا بالدرجة الأولى ، لخدمة أغراض الترقية الى الوظائف الأعلى في مجال التدريس بالجامعة، وهناك مشكلة أخرى تعوق البحث العلمي في جامعات الدول النامية ، تتعلق بقلّة مخصصات البحوث في ميزانية الجامعة وتشير الإحصاءات الى أن ما تخصصه الجامعات العربية للبحوث العلمية لا يتمشى مع ما تخصصه الجامعات المتقدمة لهذا الغرض ، وفي هذا المجال نجد أن الكثير من البحوث في جامعات الدول المتقدمة تمولها هيئات القطاع الخاص في المجتمع مثل قطاع الصناعة والزراعة والتجارة والادارة ، إذ توجد علاقات وروابط قوية بين الجامعة وهذه الهيئات ، ولا يعني ذلك أن الجامعات تحتكر البحث العلمي ولكنها تتعاون في هذا المجال مع مراكز البحوث الخاصة أو التابعة للمؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية ، ويساعد ذلك على أن تتسع دائرة البحث العلمي وتمتلى روافده .

ثالثا - التنشيط الثقافي العام وخدمة المجتمع :

كان للجامعات منذ نشأتها في العصور الوسطى دور ريادي في نشر المعرفة العلمية والثقافية للنهوض بالمجتمع ، وهي حتى الآن تعتبر مراكز إشعاع ثقافي للمجتمع تتعرف من خلاله على مشكلاته وتتحرى أسبابها وردود أفعالها السلبية على المجتمع وهي من خلال التشخيص العلمي الدقيق لهذه المشكلات ومسبباتها ، تضع الحلول المناسبة لها وقد لا تقف عند اقتراح العلاج ، بل تتعداه الى التجريب والتقويم حتى تقدم للمجتمع نماذج عملية مدروسة لحلول هذه المشكلات .

ويشمل هذا الدور ، وهو التنشيط الثقافي العام للمجتمع الخارجي ومجتمع الطلاب فهي بالنسبة للطلاب تضطلع بأعباء تربوية الى جانب الأعباء التدريسية . ويشمل العبء التربوي ، التربية الخلقية والدينية والجسمية والنفسية لتكتمل بذلك حلقات التربية الشاملة التي يتضمنها الهدف الشامل للتربية وهو مساعدة المتعلم على النمو المتكامل والمتوازن جسدياً وعقلياً وروحياً وخلقياً ونفسياً .

وفي هذا المجال يجب أن تتيح الجامعة من خلال نظمها وتنظيماتها الفرص المناسبة والكافية للشباب للممارسة الديمقراطية الحقيقية والحوار البناء والقيام بالنشاط الفكري والثقافي والاجتماعي والرياضي ، وكذلك تنمية المفاهيم الإنسانية والعلمية .

وللجامعة رسالة مهمة في دعم السلام والتفاهم العالمي ، فلقد أثبتت تجربة عصابة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة قصور أجهزتها عن تخفيف حدة الصراع الدولي الناجم عن تشابك المصالح وازدياد الدعوات الاقليمية والعنصرية ، وقد يستطيع الشباب من خلال الاتصال بين المنظمات الشبابية في جامعات العالم ودعم قيم حب الخير والانسانية وعدم التعصب الأعمى وتبادل الزيارات وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات ، وإيجاد نوع من التفاهم الدولي يستطيع الحد من الصراعات القومية والعرقية .

ولكثير من الجامعات تقاليد اجتماعية وسلوكية موروثية ، يتشرب الطلاب مفاهيمها السليمة ويكتسبون السلوك الجامعي خلقياً واجتماعياً ويتربون على التقاليد الجامعية السليمة ، وحتى يتحقق ذلك بصورة كافية لابد أن يكون الأساتذة وجميع القيادات الجامعية قدوة طيبة للطلاب .

كان هذا هو شق التنشيط الثقافي بالنسبة للطلاب أو المجتمع الداخلي للجامعة ، أما الشق الثاني فهو تثقيف المجتمع ، وفي هذا المجال يجب أن تعد الجامعة برنامجاً ثقافياً تعالج فيه أهم قضايا المجتمع الاجتماعية ، وقد يتطلب التطور الاجتماعي والحاجة إلى تطوير الأداء الوظيفي برامج خاصة ، في مجالات السكرتيرية أو اللغات أو الحاسب الالكتروني تعدها الجامعة وتقدمها للراغبين من معين أو مستوى تعليمي معين .

ويكون للجامعة برامج محاضراتها العامة يحضرها أفراد المجتمع ، وتستعين بوسائل الإعلام المختلفة وتستضيف العلماء والأساتذة من الجامعات الأخرى . فمن خلال التنشيط الثقافي تستطيع الجامعة العمل على تنشيط البنية الاجتماعية للمجتمع فهي جامعة المجتمع تعيش من أجله وتعمل على رفاهيته ، كما أن لها دوراً نشيطاً وفعالاً في تذويب الفوارق الطبقية والحراك الاجتماعي من خلال دورها التربوي ودورها في تغيير الأصول الاجتماعية للطلاب .

أهم العوامل التي تساعد الجامعة في تحقيق أهدافها :

هناك عدة عوامل تساعد الجامعة في تحقيق أهدافها التي سبق أن أشرنا إليها وهي ثلاثية الأبعاد ، إعداد القوى البشرية المتعلمة والمدرية ، البحث العلمي ، التنشيط الثقافي والفكري العام ، وفيما يلي نلقي بعض الأضواء على هذه العوامل :

أولا - حرية الجامعة واستقلالها :

تعتبر حرية الجامعة من التقاليد التي ورثتها الجامعة المعاصرة عن جامعة العصر الوسيط التي تمتعت بالحرية والاستقلالية ، واخضاع الجامعة لسلطان الدولة وأهدافها السياسية والايديولوجية السائدة يؤدي بدون شك الى إضعاف الجامعة ذلك لأن فرض القيود على التدريس أو الحرية الأكاديمية للجامعة يؤدي إلى انهيار التعليم من أساسه ويترتب عليه ركود الحياة الفكرية الجامعية ، وحرية الجامعة لاتعني انفصالها عن المجتمع، فهي جزء عضوي يلتحم مع المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ، ويتوقف استقلال الجامعة على قدرتها على ممارسة هذا الاستقلال بالفعل ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال بناء علاقات بين الجامعات والهيئات الرسمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتعامل معها على أسس تضمن للجامعة استقلالها وحريتها . ويتطلب ذلك قدرا من الكفاءة الداخلية للنظام الجامعي والقدرة على تصريف شئونه من خلال هيكل تنظيمي يتمتع بقدر كاف من الضبط الذاتي والتغلب على المشكلات الناجمة عن التوترات الداخلية بين علاقات هذا الهيكل التنظيمي بطريقة ديمقراطية لتحقيق الاتزان والاستقلال .

ويمكن من الناحية النظرية ، التمييز بين ثلاثة أنواع من الاستقلال : الاستقلال الأكاديمي ، والاستقلال الاداري ، والاستقلال المالي .

الاستقلال الأكاديمي :

ويعني الاستقلال الأكاديمي للجامعة : حريتها في اختيار برامجها ، ومناهجها وطرائق التدريس، وهياكلها التنظيمية، واختيار أعضاء هيئة التدريس ، وبناء الروابط الأكاديمية مع الجامعات الأخرى ، أو التعاون الأكاديمي مع الهيئات ومؤسسات البحث المستقلة أو الخاصة وتتطلب الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس توفير الضمانات الكافية لهم ضد الضغوط المباشرة وغير المباشرة ، فالجامعة منظمة أكاديمية وجدت من أجل الفكر ويجب أن تلتزم بالحقيقة كل الحقيقة وأن تنمي روح البحث والابتكار واكتشاف آفاق جديدة للمعرفة الانسانية . والتزام الجامعة بالحقيقة يعني الحياد الفكري وعدم

الانحياز في المسائل المتعلقة بالايديولوجيات السياسية والأمور العقائدية الدينية وعدم الدخول فيها إلا بالقدر اللازم لايجاد البصيرة والادراك الكافي للطلاب بنظم بلدهم السياسية والمعتقدات الدينية على أساس من التحليل الموضوعي في برنامج متوازن بعيد عن التعصب أو التمييز الطائفي وهي مهمة شاقة وعسيرة وخاصة في عالمنا العربي .

ويتيح الاستقلال الأكاديمي للجامعة قدرا كافيا من المرونة يمكنها من التكيف مع مطالب العصر في التطوير والتغيير وملاحقة التطورات السريعة ، كما يتيح لها القيام بمسئولياتها كاملة في البحوث العلمية دون أي ضغوط أو مؤثرات تعوق نموها أو تحد منه .

ومن ضرورة توفر الحرية الأكاديمية والاستقلال للجامعة ولهيئة التدريس بها ، لابد من وجود ضوابط وضمائم ضد أي انحراف ، ولكن هذه الضوابط والضمائم ينبغي أن تكون من داخل الجامعة نفسها دون أي وصاية خارجية وإلا فقدت الجامعة المغزى الحقيقي لوجودها وحياتها .

الاستقلال الإداري :

يعتبر الاستقلال الإداري من مستلزمات الاستقلال الأكاديمي ، إذ يصعب توفر الاستقلال والحرية الأكاديمية في غيبة الاستقلال الإداري ، لأن الأخير يعتبر من أهم الضمانات التي توفر المناخ السليم لاستقرار العمل الجامعي وتقدمه . ومن أهم مقومات الاستقلال الإداري قيام تشكيل الأجهزة الإدارية بمستوياتها العليا والمتوسطة والدنيا على أساس من الكفاية والمعرفة ، وأن يكون اختيار المستويات الإدارية العليا بطريقة ديمقراطية تقوم على أساس الانتخاب والتمثيل الصادق للتنظيم الجامعي ، ولايتعارض ذلك مع اشراك الطلاب في إدارة الجامعة وتمثيلهم في مجالس الإدارة ، بل لا يقلل من هذا الاستقلال الإداري اشتراك ممثلين عن المجتمع الكبير الذي تخدمه وقد نفذ ذلك بالفعل في بعض جامعات الدول المتقدمة .

ويحتاج الاستقلال الإداري للجامعة الى جهاز متكامل للمعلومات يتميز بسهولة ومرونة تدفق المعلومات التي يجب أن تتصف بالشمولية ، وأن تجمع من مصادرها بطريقة علمية ويتيح نظام المعلومات سرعة وسهولة استرجاع المعلومات ، كما تتيح الأجهزة وخاصة الحاسبات الآلية سرعة ودقة تحليل البيانات واستخلاص المؤشرات التي تساعد في اتخاذ القرار . والإدارة الجامعية الناجحة هي التي تواجه المشكلات المتجددة بالأساليب والحلول والقرارات المبتكرة التي لاتتقيد بقوالب الروتين .

الاستقلال المالي :

يعتبر الاستقلال المالي بالنسبة لأي مؤسسة الركيزة الأساسية . وبالنسبة للجامعة فإن الاستقلال المالي شرط ضروري للاستقلال الأكاديمي بل هو أقوى الضمانات لحرية الجامعة واستقلالها .

ولا يمكن أن تحقق الجامعة أهدافها دون أن يتوافر لها المال اللازم ، ولا بد أن تكون لها المصادر الرأسمالية الخاصة بها التي تغطي كل متطلبات أداؤها الأكاديمي والاجتماعي ، فهي في حاجة الى اجتذاب عناصر جيدة من هيئة التدريس ، وفي حاجة الى توفير أحدث التقنيات والأجهزة والآلات والأدوات اللازمة لتقديم خدمة تعليمية جيدة ، وفي حاجة الى توفير الميزانيات اللازمة لإجراء البحوث ، وتمويل برامج خدمة المجتمع .

وتواجه الجامعات الآن مشكلات ارتفاع معدلات التكلفة بصورة مستمرة لدرجة أن التعليم العالي قد أصبح باهظ التكاليف ، هذا مع تزايد أعداد الطلاب ومطالب البحوث والتجهيزات والمعامل ولم تعد المصروفات التي يدفعها الطلاب أو التبرعات أو الأوقاف الخيرية كافية كمصادر لتمويل الجامعة ، وأصبح التمويل الحكومي ضرورياً للجامعات . وقد استطاعت بعض الجامعات أن تحقق لنفسها استقرارا ماليا لما توفر لها من رأس مال مستثمر في مشروعات تدر عليها دخلا ثابتا يكفيها ومع أن التمويل الحكومي قد أصبح ضرورة لاستمرار الجامعة في أداء وظائفها ، إلا أن هناك تخوفا دائما من أن يكون هذا التمويل مدخلا لتسلط الحكومة على الجامعة . ومن الغريب أن يحدث ذلك في دولة متقدمة وعريقة في التقاليد والحرية مثل فرنسا ، فالجامعات الفرنسية تعتبر نموذجا سينا لارتباط التمويل بالنفوذ ، أي أن وزارة التربية القومية الفرنسية تمارس سلطانا حقيقيا خافيا أحيانا على الجامعات الفرنسية من خلال السلطات المالية الممنوحة لها ويخضع تمويل الجامعة لشد وجذب شديدين حتى أنه بعد اعتماد ميزانية الجامعة لا تستطيع التصرف فيها إلا بعد الرجوع الى وزارة التربية الفرنسية .

أما الجامعات العربية فهي في وضع أفضل رغم أنها تعتمد في تمويلها على الحكومات فإنها تتمتع بحرية كبيرة في التصرف في ميزانيتها لدرجة تحسدها عليها الجامعات الفرنسية وقد تتمتع الجامعة ، رغم إعانة الدولة لها ، بالحرية الإدارية ، ولكنها تلتزم بتطبيق القواعد المالية والإدارية العامة في الدولة ، وقد تكون هذه القواعد غير مناسبة لطبيعة العمل في الجامعة ، فتصبح هذه القواعد المالية والإدارية قيودا على الحرية الإدارية للجامعة ، لذا يجب أن تكون للجامعة قواعدها ولوائحها المالية والإدارية الخاصة

بها والتي تتلاءم مع متطلبات العمل بها وأن تكون الرقابة المالية والإدارية من داخل الجامعة وليس من خارجها .

التحديات الراهنة التي تفرض نفسها على الجامعة :

يواجه عالمنا العربي في أواخر القرن العشرين وهو على أبواب القرن الحادي والعشرين تحديات خطيرة ومتشعبة تفرض عليه التزامات واجراءات تحتاج الى دراسات علمية متأنية متضافرة الجهود ، وتجمع فيها البيانات والاحصاءات وتحلل نتائجها ومؤشراتها لتكون أساسا لتخطيط علمي سليم . ويمكن إيجاز هذه التحديات فيما يلي :

أولا - تحديات فكرية وثقافية :

ساعد التقدم التكنولوجي والعلمي في مجال الإعلام على اختلاط الثقافات وتعرض المثقف لغزوة ثقافية قادمة من بيئات ثقافية متباينة ، بعضها من الولايات المتحدة الأمريكية وبعضها من دول أوروبا الغربية ، ولقد ساعدت الأقمار الصناعية وأجهزة الاتصال المتطورة على أن يعيش المثقف العربي حائرا بين هذه الثقافات وهو غير محصن بثقافة عربية عميقة الجذور تحميه من الشعور بالاغتراب ، وكان نتيجة ذلك ما نعايشه من أزمة الهوية العربية الاسلامية التي أصبحت غير واضحة المعالم .

ومن المؤسف أن المؤسسات العربية الثقافية في بعض الدول العربية تركز الأضواء على الثقافات الغربية أكثر من تركيزها على الثقافة الاسلامية العربية ، ظنا منها أن الحضارة الثقافية الغربية أكثر أصالة وأغنى كنوزا من الحضارة العربية الاسلامية ، وقد يرجع هذا الظن الى الانبهار الذي سببه التقدم العلمي والتكنولوجي ، فالحضارة والثقافة سلوك فردي وسلوك جماعي وما أغنى حضارتنا العربية والاسلامية وثقافتنا الأصيلة ، وعلى سبيل المثال ، الفن الاسلامي في العمارة والقصص الاسلامي وما يحمله من عبر وعظات ، وما يدعو اليه الاسلام من قيم حضارية في النظام وتوخي الجمال وماورثناه من سلوك حضاري ، أقيم وأعرق من حضارة غربية حاول شبابنا تقليدها ، فلا هو احتفظ بهويته العربية الاسلامية وقيمها الحضارية ، والسلوكية ولا هو استفاد من جوهر الحضارة الغربية وثقافتها التي لم يأخذ منها سوى السلوكيات التي لا تتفق مع قيمنا الاسلامية مثل الموسيقى الصاخبة والاختلاط الماجن العابث .

ثانيا - تحديات اجتماعية :

ساعد الاسلام على نشر فلسفة اجتماعية شاملة أساسها التراحم والتكافل

والتكامل النفسي والاجتماعي ، فلقد شبه الرسول الكريم محمد ﷺ المجتمع الاسلامي بالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ، ومع أزمة الثقافة واهتزاز الهوية العربية ، وغياب تلك الفلسفة الاسلامية الشاملة ، وضعف العلاقات الاجتماعية وقصور المشاركة الشعبية ، كل ذلك أدى إما إلى الاتكالية أو لفقدان الجماهير العربية لثقتها في العقائد السياسية والاجتماعية السائدة .

ثالثا - تحديات تكنولوجية وعلمية :

إن طبيعة العصر الذي نعيشه ، الذي يتسم بالتقدم السريع المتلاحق في علوم وتكنولوجيا الغرب في مجالات الطب والزراعة والصناعة ، تستلزم وجود مقدرة على فهمها والتعامل معها وتسخير المعرفة لتلبية احتياجات الحياة والمتطورة ، ويقف العالم العربي من هذه التقنيات والأجهزة موقف المستهلك والمستخدم لها ، دون أن يكون له أي دور في الابتكار والابداع .

ويربط بعض المفكرين بين غياب الحرية السياسية والاجتماعية وبين غياب الابداع العلمي في الواقع العربي مؤكدين على العلاقة بين الابداع والحرية ، فالابداع عطاء خيال حر وعقل تتفتح له الآفاق وإرادة تملك الاختيار . وقد ترتب على كل ذلك غياب الحرية الاكاديمية وضعف الدور المجتمعي للبحث العلمي وضعف الانفاق عليه .

رابعا - أزمة التبعية :

وتبدو هذه الأزمة بجلاء في الجري اللاهث وراء الغرب في فكره وعلمه وتقنياته ، بل وأساليب حياته اليومية . إن نظرة بسيطة الى أبسط ما يدور في الشارع العربي ، الى اللافقات المليئة بالكلمات والتعبيرات الأجنبية التي يقصد بها إعطاء بريق معين لما تحت هذه اللافقات ، حتى كادت تضيع ملامح اللغة العربية السليمة في حياتنا الاجتماعية ، وكادت الجماهير تفقد الثقة في كل ما هو عربي ، فالآباء يتباهون بادخال أبنائهم في مدارس أجنبية ، وتعتمد المؤسسات الضخمة الى استخدام الأسماء الأجنبية وكأنها تتخلص من وصمة الأسماء العربية .

كل هذه التحديات تفرض على الجامعات العربية بصفة خاصة ، والمؤسسات التربوية والثقافية بصفة عامة أدواراً بالغة الخطورة إذا أردنا للهوية العربية أن تحيا من جديد وأن تبرز صورتها الجميلة واضحة المعالم مشرقة من جديد كما كانت مصدرا للإشعاع والنور آفاق الغرب من ظلام العصور الوسطى .

وفي دراسة للدكتور " بشير الرشيدى " حول « استراتيجية التنمية بعيدة المدى»
يوصي في مجال التعليم لمواجهة تلك التحديات بما يلي :

في مجال الدراسة الجامعية :

- ١ - تبني سياسة جديدة للقبول في الجامعة تعتمد على الرغبات والقدرات والامكانيات ويمكن تطبيق نظام تقويمي جديد للتصنيف بدلاً من الاعتماد على مجموع درجات الثانوية العامة .
- ٢ - ربط التعليم العالي بالإنتاج من خلال الفعاليات الصناعية والانتاجية المتاحة وبأوجه النشاط الثقافي والاجتماعي وألا تكون الجامعة بهيئات تدريسها وطلبتها في عزلة عن المجتمع .
- ٣ - تشجيع المبادرات الفردية في الانتاج والابتكار وخاصة في الكليات الجامعية ، وأن يكون لهذه المبادرات أثرها في التقويم النهائي للطالب .
- ٤ - فتح المعامل والورش الجامعية للتجريب والدراسة حتى في غير أوقات العمل الرسمية وتقديم التسهيلات الممكنة ولتحقيق الابتكارات والمبادرات .
- ٥ - الاكثار من ايفاد البعثات لدراسة التكنولوجيا المتقدمة ، والتركيز على التخصصات العلمية والتكنولوجية والاتفاق مع كبريات الشركات الصناعية العالمية لتقبل البعثات لنقل التكنولوجيا .

في مجال التدريب :

- ١ - الاتجاه في التدريب الى الواقعية وإيجابية المتدرب وفاعليته ، والتدريب الميداني في مجال العمل .
- ٢ - الاهتمام بتقويم أثر التدريب واستخدام التغذية الراجعة كأساس لتطوير التدريب .
- ٣ - الاستفادة من التدريب في إعادة تأهيل القوى البشرية المعطلة للقيام بدورها في الحياة وفي تحقيق رفاهية المجتمع ، اذا كان تأهيلها الأساسي لايتناسب واحتياجات المجتمع .
- ٤ - تعميق مفهوم التدريب المستمر للاتقان والكفاية .
- ٥ - جعل التدريب مطلباً أساسياً للحصول على وظائف خاصة أو الترقية اليها .

جامعة الكويت - النشأة والتطور :

في ضوء العرض السابق وتأطير موضوع الجامعة والتعليم الجامعي في خدمة المجتمع والمشاركة في تطوير سبل وجوانب الحياة يمكننا تقديم صورة حية للجامعة بدولة الكويت على ضوء تلك الخلفية .

فخلال هذا الجزء من الدراسة يتم تقويم بعض جوانب الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت مع التركيز الخاص على أهم جوانب هذه العملية المتمثلة بشكل أساسي في أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بدولة الكويت ، وعدد الطلاب ونموه وتطوره ، ودور الجامعة في دعم البحث العلمي وخدمة المجتمع ، وتفحص مثل هذه الجوانب يعطينا صورة لمدى قدرة الجامعة بدولة الكويت على أداء وظائفها وتحقيق الأهداف التي يصبو إليها المجتمع الكويتي الى تحقيقها من خلال جامعتها ، أو بمعنى آخر يعطينا صورة عن الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت .

وتتضح لنا تلك الصورة بجلاء أكثر من تتبع نشأة وتطور جامعة الكويت فإيماناً من دولة الكويت بأهمية التعليم الجامعي وقيمه لمواكبة التطور العلمي الذي أصبح من سمات العصر الحديث واعتقاداً من قيادات هذا القطر الحكيمه بأن الكويت لن تأخذ المكانة التي تليق بها بين بلدان العالم إلا من خلال تعليم أبنائها ورفع مستواهم العلمي الى أقصى الدرجات ، انطلاقاً من كل هذا اتجهت دولة الكويت لإنشاء جامعة وطنية تقوم على خدمة أهداف هذا المجتمع .

وحرصاً من دولة الكويت على الارتقاء بمستوى أبنائها التعليمي وفي أعلى درجاته فقبل انشاء جامعتها المستقلة كانت الدولة توفد أبناءها من طلاب العلم الى الجامعات المختلفة في الخارج على نفقة الحكومة للحصول على أعلى الدرجات العلمية والثقافية . وربما كان من بين الدوافع الرئيسية لإنشاء جامعة وطنية ما كان يواجهه أبناء الكويت في الخارج من صعوبات تمثلت في اختلاف الأجواء الثقافية التي كانوا يعيشونها في تلك البلدان والجامعات الأجنبية ، حيث اختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد وأساليب الحياة مما كان يؤثر على تحصيل طلابنا ، هذا بالإضافة إلى عدم ملاءمة التخصصات التي كانوا يدرسونها لاحتياجات دولة الكويت في مسيرتها نحو التنمية ولو أن هذا لم يكن في كل الأحوال .

لهذا السبب ، بالإضافة إلى أسباب موضوعية أخرى ، شعرت دولة الكويت بالحاجة الماسة لإنشاء جامعتها الوطنية التي أعطتها الحرية الكاملة في تحديد البرامج

والتخصصات المحلية التي تتفق ومتطلبات مشروعات البناء والتعمير والنهوض بالمشروع الوطني في هذا القطر .

وبعد الدراسة المتأنية تم افتتاح الجامعة في أكتوبر (تشرين الأول) من عام ١٩٦٦م وذلك بتأسيس كلية العلوم والآداب والتربية وكلية البنات الجامعية وكان عدد الطلبة والطالبات عند البداية قد بلغ مايقرب من ٤١٨ طالبا وطالبة وعدد أعضاء هيئة التدريس الذي بدأت به الجامعة ٣١ عضوا . ورغم بساطة البداية التي بدأ بها هذا المشروع الوطني إلا أننا - وخلال فترة قياسية - نجد أن عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتمويل قد نما بسرعة مذهلة ، ومن مؤشرات هذا التزايد الملفت للنظر نجد أنه خلال عشرين عاما منذ إنشاء الجامعة وصل عدد الطلاب والطالبات الى ١٧٤١٩ طالبا وطالبة، كما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس ٨٩٠ عضوا وارتفعت ميزانية الجامعة من ١٣٣٤٦٢٣ ديناراً كويتياً مع بداية هذه الفترة الى ٥٨٢٨٠٠٠٠ دينار كويتي .

ومن خلال استقراء هذه الاحصاءات يتضح لنا أن عدد الطلاب والطالبات قد زاد الى ما يقرب من ستة وثلاثين مثل ما كان عليه في بداية الفترة المشار اليها أي بمعدل زيادة سنوية وصل الى ٨٥٪ سنويا . وبالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس فقد زاد من ٣١ عضوا في البداية ليصبح ٨٩٠ عضوا في نهاية هذه الفترة أي بمعدل زيادة سنوية وصل الى ٤٤٥٪ سنويا . أما فيما يخص ميزانية الجامعة فمن الملاحظ الزيادة الطفرية فيها حيث انتقلت من ١٣٣٤٦٢٣ دينار كويتي إلى ٥٨٢٨٠٠٠٠ ديناراً كويتياً ، وبمنظرة بسيطة الى الزيادة في عملية التمويل نجد أنها وصلت الى ثمانية وخمسين مثل ماكانت عليه في بداية فترة العشرين عاما المشار اليها هنا .

إن هذه الزيادات الواضحة في عدد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والتمويل ، كلها تعتبر مؤشرات على مدى اهتمام الدولة بقضية التعليم الجامعي والعالي . ومن بين هذه المؤشرات كذلك الاتجاه نحو التوسع في انشاء العديد من الكليات والتخصصات الجامعية . ففي إبريل (نيسان) من عام ١٩٦٧م صدر المرسوم الأميري بإنشاء كليتين جديدتين هما كلية الحقوق والشريعة وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية . ثم صدر مرسوم أميري آخر في أكتوبر (تشرين الأول) من نفس العام تم بمقتضاه فصل كلية العلوم عن كلية الآداب والتربية . وفي ٣ يوليو (تموز) من العام ١٩٧٣م صدر مرسوم أميري بإنشاء كلية الطب التي بدأت الدراسة بها عام ١٩٧٦ - ١٩٧٧م ، وبعد ذلك تم إنشاء كلية الهندسة والبتترول بمقتضى المرسوم الأميري الصادر في ٤ ديسمبر (كانون الأول)

عام ١٩٧٤م وتوالى التوسع في انشاء الكليات فانشئت كلية الدراسات العليا عام ١٩٧٧م، وكلية التربية المستقلة عام ١٩٨٠م ، والشريعة وكلية الشريعة الاسلامية عام ١٩٨١م ، ثم كلية العلوم الطبية المساعدة عام ١٩٨٢م .

ولقد وضعت جامعة الكويت لنفسها مجموعة من الأهداف تسترشد بها في حركتها نحو انجاز مهامها وأداء الواجبات الملقاة على عاتقها تجاه المجتمع الكويتي . وقد جاءت مجموعة الأهداف تلك متفقة مع طموحات الوطن والمواطن الكويتي وما يصبو الى تحقيقه من خلال الجامعة ، حيث إن هذه الأهداف نابغة من حاجات وتطلعات هذا المجتمع ، ومن الأرضية الثقافية الخاصة به . وتتلخص هذه الأهداف فيما يلي :

- أولاً - فتح أبواب الثقافة العالمية علماً وفكراً وأدباً وفنوناً للأجيال الشابة وإعدادها للمستقبل في إطار الثورة العلمية والمعرفية القائمة في مختلف المجالات .
- ثانياً - العمل على تطوير البحث العلمي في شتى فروع العلوم والفنون والآداب للاسهام في رصيد المعرفة وفي بناء الحضارة العربية والانسانية وفي حل مشاكل المجتمع.
- ثالثاً - تنمية الثروة البشرية للأمة ورفع كفايتها لتكوين قيادات المجتمع وتطوير قدراتها وتنوير أفاقها .
- رابعاً - خدمة المجتمع خدمة طليعية تساهم في تنميته الشاملة ونشر الفكر العلمي المستنير فيه وفي حل مشكلاته تخطيطاً وتنفيذاً .
- خامساً - العناية بالتراث الحضاري والاسلامي وتوظيفه في خدمة السمو الروحي والتقدم العلمي والفكري للأجيال المقبلة (محلياً وخليجياً وعربياً وعالمياً) .
- سادساً - التعاون مع المؤسسات التي تحمل رسالة الجامعة نفسها وأهدافها عربياً واسلامياً وانسانياً .

ونظرة فاحصة لمجموعة الأهداف الخاصة بجامعة الكويت تبين لنا شمولية الأهداف واتفاقها مع وظائف الجامعة المعاصرة (التي أشرنا اليها سابقاً) والتي تتمثل بشكل أساس في إعداد الكوادر البشرية ، وتنمية البحث، العلمي وخدمة المجتمع .

فمن جهة الهدفين الأول والثالث نجد أن الجامعة تسعى إلى إعداد أبناء المجتمع الكويتي في كل مجالات الحياة المختلفة إعدادا شاملا متكاملًا يأخذ في اعتباره الأبعاد العالمية للثورة التكنولوجية . وبالنسبة للهدفين الثاني والسادس فإنهما يظهران سعي الجامعة نحو تأصيل قضية البحث العلمي بما لهذا الجانب من دور فعال في النهوض بالمجتمع الكويتي وبكل مجالات الحياة فيه . ولم يهمل هذان الهدفان ما تحمله قضية البحث العلمي من أبعاد عربية وإسلامية وإنسانية عالمية ، حيث يشيران إلى ضرورة التعاون البناء في هذا الميدان بما يخدم المجتمع الكويتي بصفة خاصة ، ثم المجتمع العربي والإسلامي والعالمي بصفة عامة . وعن الهدفين الرابع والخامس يمكن القول : إنهما يبرزان حركة الجامعة نحو خدمة المجتمع . بمعنى مشاركة الجامعة في تنمية المجتمع وتطويره وتأصيل الفكر العلمي فيه وكذلك المشاركة في حل مشكلات المجتمع الكويتي على أساس علمي بحيث نضمن سلامة الحلول المقدمة لتلك المشكلات .

ترجمة الأهداف إلى واقع وعلاقتها بتحقيق الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت :

لم يدخر القائمون على شئون الجامعة وسعا في سبيل وضع الأهداف التي حددتها الجامعة لنفسها موضع التنفيذ وترجمتها إلى واقع ملموس ، يشعر به كل مطلع على مسيرة تطور الجامعة . ولتفعيل عملية قيام الجامعة بوظائفها وتحقيق أهدافها فقد اتخذت لنفسها منطلقات وسياسات خاصة تساعد على إنجاز مهامها التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا - تبنت الجامعة سياسة قبول تعتمد على قدرات الطالب وميوله واستعداداته الشخصية من جهة ، ومن جهة أخرى تراعي الامكانيات المتاحة والخطط العريضة وطموحات المجتمع الكويتي في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : العمل المستمر على تطوير وتحديث البرامج التعليمية بالجامعة وكذلك أساليب وطرق التعليم ، وكل ذلك للإسهام في بناء شخصية الطالب البناء العلمي السليم وتطوير قدراته التعليمية والفكرية لمواجهة المشكلات ومعالجتها بالأسلوب العلمي السليم ، وكل هذا يتم من خلال توفير الجو العلمي الذي يتميز بالحيوية والبحث والتفكير والمناقشة والحوار داخل الحرم الجامعي .

ثالثا - ومن بين المنطلقات التي تقوم عليها حركة الجامعة نحو تحقيقها لأهدافها كذلك نجد توجيه الاهتمام الخاص للطالب الجامعي من حيث توفير كل ما يساعده

على تنمية شخصيته في كل جوانبها والارتقاء بمستوى قدراته وغرس روح الابداع والابتكار عنده وتوجيه النصح والارشاد له والرعاية الصحية والاجتماعية، ولهذا تعمل الجامعة دائما على تشجيع الأنشطة الطلابية سواء منها الرياضية أو الاجتماعية أو الفنية أو الثقافية وغيرها .

رابعاً - تعطي الجامعة قضية البحث العلمي اهتماماً خاصاً من حيث توفير الامكانيات المادية والتمويل وتشجيع البحث والباحثين ، وسيوضح هذا فيما بعد عند مناقشة دور الجامعة في البحث العلمي .

خامساً - اتصال الجامعة الدائم والدؤوب بالمجتمع والالتحام مع أنشطة الحياة فيه بشكل يمكنها من استغلال الطاقات الموجودة فيه وتقديم الخدمات له في كل المجالات ، وهذا من خلال ربط البرامج الدراسية في الجامعة بمناشط الحياة في المجتمع وكذلك إقامة البرامج التدريبية وإجراء البحوث وإقامة الحلقات الدراسية والمحاضرات العامة بما يكفل التواصل في علاقة الجامعة بالمجتمع الكويتي وتقديم الخدمات له .

سادساً - ولجارية كل ما هو حديث ومتطور فتعتمد الجامعة دائماً الى تطوير قدرات العاملين بالجامعة من أعضاء هيئة التدريس والكوادر الإدارية والفنية ، وتستخدم الجامعة كل الأساليب المتاحة لتحقيق ذلك مثل البعثات والمهام العلمية للخارج أو عقد الدورات التدريبية والندوات .

سابعاً - ايماننا من جامعة الكويت بأن الانفتاح على العالم الخارجي واستمرار الاتصال بالمؤسسات العلمية المماثلة في الدول الأخرى فيه افادة كبيرة ويعود بالنفع على المجتمع الكويتي ، تعمد الجامعة دائماً الى توثيق الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية المماثلة في الدول العربية والاسلامية والأجنبية بهدف تبادل الخبرات وتلاقح الأفكار من أجل خدمة البشرية .

بعض الصور الواقعية للكفاءة الداخلية بجامعة الكويت :

يمكننا أن نلمس واقع الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت من خلال تفحص بعض المؤشرات الخاصة بهذا الجانب مثل عدد الطلاب والطالبات بالجامعة وتطوره عبر مسيرة تطور الجامعة وعقد بعض المقارنات بين أعداد الطلاب والطالبات خلال فترات مختلفة ،

وهذا ما ستغطيه الدراسة الاحصائية فيما بعد ، وهذا فيما يخص جانب الكم ، أما بالنسبة لجانب الكيف فنتناول الدراسة ماتبنته الجامعة من سياسات وإجراءات بهدف النهوض بنوعية الطالب الجامعي الكويتي .

فلعل أبرز ما اتخذته الجامعة من إجراءات لتحقيق مثل هذا الهدف هو التغيير الجذري في مناهج التعليم وأنماطه بجامعة الكويت الذي جاء مع تخريج أول فوج من حملة الدكتوراة الكويتيين الذين حصلوا على درجاتهم العلمية من الولايات المتحدة الأمريكية ، فمع قدوم هذا الفوج الى الكويت وبدء عملهم بالجامعة ، بدأوا ينادون باعتماد نظام الساعات المكتسبة كنمط للتعليم العالي بدلا من النظام السائد آنذاك ، وكان الهدف من وراء تبني مثل هذا النظام في الجامعة هو تخريج الفرد المثقف الواعي لمجريات عصره ومواكبة ثورة التقنيات الجديدة وثورة المعلومات المعاصرة . وبدأ تجريب هذا النظام بجامعة الكويت لأول مرة عام ١٩٧٤م بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية . وترتب على استخدام مثل هذا الأسلوب تغييرات جذرية في الجهاز الإداري والتنظيمي بالجامعة حتي يتماشى مع طبيعة ومتطلبات النظام أو النمط التعليمي الجديد .

ومع استحداث هذا النمط الجديد بالجامعة كان لابد من ادخال بعض التعديلات والتغييرات في بعض جوانب النظام داخل الجامعة ، ومن بين مظاهر التغيير التي تطلبتها هذه العملية ما يلي :

أولا - تحديث مركز الحاسب الآلي وتمكينه من القيام بمسئولياته التي تلت تبني النظام الجديد .

ثانيا - الاتجاه نحو إقامة حرم جامعي جديد بمواصفات خاصة تتكامل فيه الأقسام العلمية بما يخدم الطالب الذي صار مع وجود النظام الجديد - مطالباً بالحضور في أكثر من قسم علمي لانتهاء متطلبات الحصول على الدرجة الجامعية .

ثالثا - تغيير اللوائح التنظيمية بشكل يتفق والنظام الجديد من جهة عمليات التقويم والامتحانات والتقديرات التي تجرى للطلاب .

ومما لاشك فيه أن تبني مثل هذا النظام قد انعكس بشكل إيجابي على مستوى خريجي الجامعة من حيث إنه نظام يتسم بالمرونة ويعطي الطالب الفرصة ليختار من بين المقررات الدراسية ما يتفق وطبيعة قدراته وميوله واهتماماته ، وكذلك البرامج والمناشط

التعليمية التي يحتوي عليها هذا النظام هي نفسها مرنة حيث يمكن تغييرها وتعديلها لتتماشى مع طبيعة التغييرات المعاصرة والثورة المعرفية والتكنولوجية . كل هذا في النهاية ينصب بشكل مباشر على نوعية الخريج ومستوى أدائه في المجال العملي فيما بعد .

البحث العلمي كمؤشر من مؤشرات الكفاءة الداخلية بالجامعة :

لقد أعطت جامعة الكويت اهتماما خاصا لقضية البحث العلمي والأنشطة المرتبطة به . فقد اعتبرت الجامعة أن إجراء الأبحاث من المقومات الرئيسية التي يجب أن تسيّر جنباً إلى جنب مع نشاطات التدريس ، وخاصة مع تزايد الوعي بأهمية الأبحاث وأثرها على استمرارية الجامعة . هذا بالإضافة إلى إيمان الجامعة بأن البحث العلمي هو الأسلوب الأمثل لمواجهة المشكلات بالمجتمع الكويتي ، وبالتالي فإن دعم هذه القضية من خلال الجامعة يعود بالنفع الكبير على هذا المجتمع .

في ضوء هذا توجهت الجامعة إلى تشجيع البحث العلمي من خلال الدعم المادي والمعنوي للباحثين والدارسين على مختلف المستويات . وتتضح لنا هذه الحقيقة من خلال الاطلاع على بعض الانجازات في هذا الميدان وحصر الأبحاث والدراسات التي أنجزها أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت في الفترة الأخيرة والتي تعتبر دليلاً واضحاً على مدى اهتمام الجامعة بهذا الأمر . ويبين الجدول التالي عدد الأبحاث والدراسات التي قامت الجامعة بتمويلها والإشراف عليها وانجازها خلال عام ١٩٨٧ م .

جدول رقم (١)

يبين توزيع وعدد مشروعات الأبحاث حسب الكليات ومراكز البحث وكذلك جهة التمويل
(من يناير وحتى ديسمبر ١٩٨٧ م)

Distribution of the Number of Projects by Faculty/center and by Funding
Source (January - December 1987)

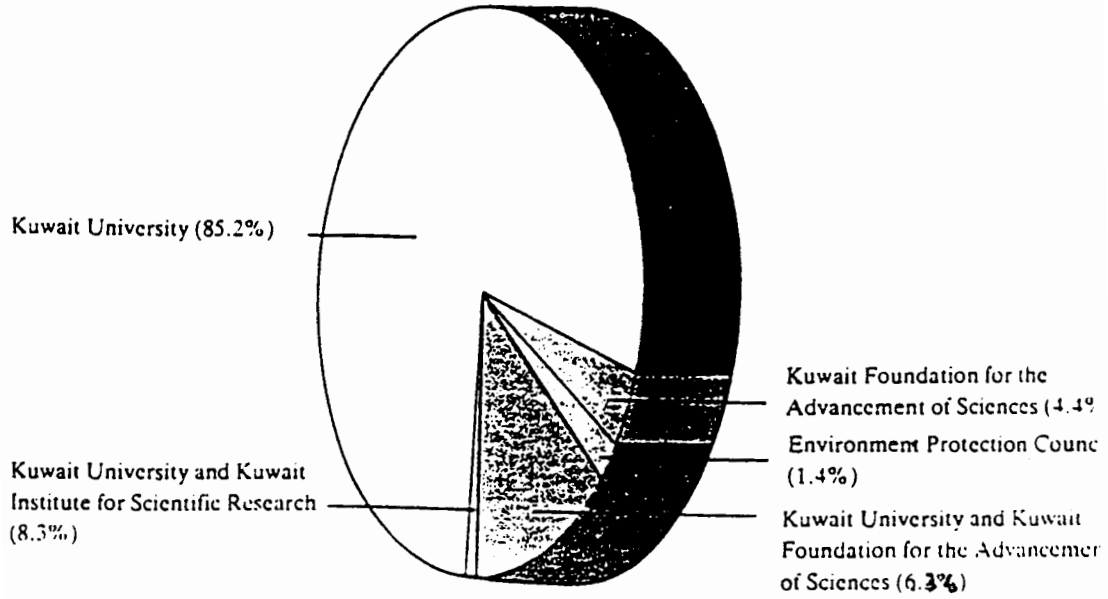
	KU	EPC	KFAS	KU/KFAS	KU/KISR	TOTAL
ALLIED HEALTH SCIENCES	21	0	0	0	0	21
ENGINEERING	58	2	5	4	1	70
HUMANITIES	30	0	3	0	0	33
LANGUAGE CENTER	3	0	4	15	0	22
MEDICINE	125	3	4	12	0	144
SCIENCE	70	0	0	1	0	71
RESEARCH ADMINISTRATION	5	0	0	0	0	5
TOTAL	312	5	16	32	1	366

KU Kuwait University
EPC Environment Protection Council
KFAS Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences
KISR Kuwait Institute for Scientific Research

بالنظر في الجدول رقم (١) ومقارنة ما قامت جامعة الكويت بتنفيذه من أبحاث ودراسات في كل التخصصات من خلال كلياتها المختلفة ومراكز البحث العلمي فيها ، مقارنة ذلك بما قدمته هيئات أخرى لها اهتمام بقضايا البحث العلمي والتطوير مثل مجلس حماية البيئة ، ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية ، نجد أن الجامعة قد فاقت كل تلك المؤسسات مجتمعة فيما يخص عدد مشروعات الأبحاث التي مولتها الجامعة وأشرفت عليها وأنجزتها ، فنجد أن العدد الكلي للأبحاث التي أنجزتها تلك المؤسسات وصل الى ٦٤ بحثاً ، بينما أنجزت الجامعة ٣١٢ بحثاً ودراسة علمية ، أي ما يقرب من خمسة أمثال ما أنجزته تلك المؤسسات الأخرى ، أو ما يقرب من ٨٥٢٪ من مجموع الأبحاث والدراسات التي أنجزت خلال عام ١٩٨٧ م كما بين لنا الشكل رقم (١) .

شكل رقم (١)
يبين نسبة توزيع مشروعات الأبحاث والدراسات حسب الكليات ومراكز البحث العلمي
(يناير - ديسمبر ١٩٨٧ م)

A. Percentage Distribution of the Total Number of Projects by Faculty/Center
(January-December 1987)



في عام ١٩٨٨ م ، واستمراراً لجهود الجامعة في رعاية البحث العلمي ودعمه نجد أن الجامعة قد أنجزت حوالي ٢٤٨ بحثاً ودراسة علمية بما فيها حوالي ١٣٦ بحثاً ودراسة كانت مؤجلة من العام (١٩٨٧م) . وكان المجموع الكلي للأبحاث التي قدمتها مؤسسات البحث العلمي الأخرى بدولة الكويت قد وصل الى ٦٣ بحثاً ودراسة . وهنا نجد كذلك أن الأبحاث والدراسات المنجزة من خلال كليات ومراكز الجامعة تفوق بكثير ما أنجزته المؤسسات البحثية والعلمية الأخرى التي تشارك الجامعة في هذه المهمة أي مهمة البحث العلمي ، فبمقارنة الرقمين (انجازات الجامعة والمراكز الأخرى) يتضح لنا أن الجامعة تحافظ على نسبة تفوقها في أداء هذه المهمة على كل تلك المراكز والمؤسسات. وهذا مايبينه الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

مجموع النشاط البحثي بالجامعة وتوزيعه حسب الكليات لعام ١٩٨٨م

TOTAL PROJECT ACTIVITY IN 1988
Distribution of Projects by Faculty, 1988*

FACULTY	KU	EPC	KFAS	KU/KFAS	KU/KISR	KU/KFAS/ KISR	TOTAL
ALLIED HEALTH SCIENCES	22	22
ENGINEERING	72	3	5	6	.	1	86
HUMANITIES	54	.	3	1	.	.	58
LANGUAGE CENTER	2	2
MEDICINE	95	.	4	17	.	.	116
SCIENCE	70	2	7	12	.	.	91
RESEARCH ADMINISTRATION	33	.	.	1	1	.	35
TOTAL	348	5	19	37	1	1	411

* Includes new awards made in calendar year 1988 and awards continuing from previous years.

KU Kuwait University
EPC Environmental Protection Council
KFAS Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences
KISR Kuwait Institute for Scientific Research

ويبين والجدول رقم (٣) عدد الأبحاث المنجزة لعام ١٩٨٩م حيث وصل هذا العدد الى ٣٨٣ بحثا ودراسة بينما المؤسسات الأخرى مجتمعة كانت قد أنجزت حوالي ٤٥ بحثا ودراسة .

جدول رقم (٣)

عدد الأبحاث والدراسات المنجزة من خلال الجامعة لعام ١٩٨٩م حسب الكليات

TOTAL PROJECT ACTIVITY IN 1989* Distribution of Projects by Faculty

FACULTY	KU	EPC	KFAS	KU/KFAS	KU/KISR	KU/KFAS/ KISR	TOTAL
ALLIED HEALTH SCIENCES	13	-	-	-	-	-	13
ENGINEERING	74	2	5	5	-	1	87
HUMANITIES	75	-	1	1	-	-	77
LANGUAGE CENTER	2	-	-	-	-	-	2
MEDICINE	84	-	2	16	-	-	102
SCIENCE	77	-	7	12	-	-	96
RESEARCH ADMINISTRATION	58	-	-	1	1	-	60
TOTAL	383	2	15	35	1	1	437

* Includes new awards made in calendar year 1988 and awards continuing from previous years.

KU *Kuwait University*

EPC *Environmental Protection Council*

KFAS *Kuwait Foundation for the Advancements of Sciences*

KISR *Kuwait Institute for Scientific Research*

أما ما بين عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١م حيث تخللها الغزو العراقي العاشم لدولة الكويت فإن هذا لم يثن الجامعة على عزمها عن الاستمرار في دعم مسيرة البحث العلمي، حيث أنجزت الجامعة خلال هذه الفترة حوالي ٣٣٥ بحثا ودراسة ، بينما أنجزت المؤسسات العلمية الأخرى حوال ٤٧ دراسة وبحثا . وهذا ما يظهره لنا الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

مجموع المشروعات البحثية لعام (٩٠ - ١٩٩١م) وتوزيعها حسب الكليات

TOTAL PROJECT ACTIVITY IN 1990-91*
Distribution of Projects by Faculty

FACULTY	KU	EPC	KFAS	KU/KFAS	KU/KFAS/ KISR	PAAF	TOTAL
ALLIED HEALTH SCIENCES	10	-	-	-	-	-	-
ENGINEERING	71	3	3	5	1	-	83
HUMANITIES	61	-	2	1	-	-	64
LANGUAGE	1	-	-	-	-	-	1
MEDICINE	66	-	2	12	-	-	80
SCIENCE	73	-	7	10	-	1	91
RESEARCH ADMINISTRATION	43	-	-	-	-	-	43
TOTAL	325	3	14	28	1	1	372

* Includes new awards made in calendar year 1990-91 and awards continuing from previous years.

KU Kuwait University
EPC Environmental Protection Council
KFAS Kuwait Foundation for the Advancement of Sciences
KISR Kuwait Institute for Scientific Research
PAAF Public Authority for Agriculture & Fisheries

وكون جامعة الكويت قد استطاعت أن تحافظ على مستوى دعمها وتشجيعها للبحث العلمي رغم ظروف العدوان العراقي الغاشم التي دمرت جوانب كثيرة من البنية التحتية للجامعة وسرقة ما تبقى بعد الدمار من الأجهزة والأدوات وغيرها ، إنما يدل هذا على الإرادة القوية للجامعة وللقائمين عليها في تخطي الصعاب والوصول بالجامعة الى تحقيق أهدافها .

والملاحظة البارزة فيما يخص الأبحاث والدراسات التي تمولها وتشرف عليها الجامعة أنها تتجه نحو التركيز على جانب البحوث والدراسات في ميدان العلوم التطبيقية أكثر من جانب العلوم الإنسانية ، فمثلا في عام ١٩٨٧م نجد أن مجموع الأبحاث والدراسات التي أجريت في مجال الهندسة والطب والعلوم قد بلغ مجموعها ٢٥٢ بحثا ودراسة علمية من المجموع الكلي للأبحاث والدراسات لهذا العام الذي بلغ ٣١٢ بحثا ودراسة . وفي عام ٩١ بلغ عدد الأبحاث في مجال العلوم التطبيقية أكثر من ٢٣٠ بحثا ودراسة بالمقارنة بعدد ٦٢ بحثا ودراسة في مجال العلوم الإنسانية ، وهذا يعتبر مؤشرا ذا دلالة واضحة على توجه الجامعة نحو علاج مشكلة كبيرة أو ظاهرة واضحة تتسم بها نظم التعليم العربية ألا وهي سيطرة العلوم الإنسانية وغلبتها على العلوم والمجالات الطبيعية .

ومما لاشك فيه أن هذا يبرز جانبا مهما من جوانب الكفاءة الداخلية لجامعة الكويت والمتمثل في كم وكيف الأبحاث والدراسات العلمية التي تسهم بها الجامعة في إثراء مجال البحث العلمي بشكل عام ، وفي خدمة المجتمع الكويتي بشكل خاص .

الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الى التعرف على كفاءة الأداء الأكاديمي لكليات جامعة الكويت والجامعة ككل من خلال تحليل الإحصاءات الخاصة بأعداد الطلبة المقبولين والناجحين وأعداد الطلبة الذين وجهت اليهم انذارات بسبب الرسوب أو ضعف المستوى أو الغياب ومدى وفاء الجامعة باحتياجات المجتمع وكذلك أداء الهيئة التدريسية في المجال البحثي .

أولا - كفاءة الأداء الأكاديمي في ضوء أعداد الطلبة المقبولين والخريجين :

(أ) أعداد المقبولين :

توضح الاحصاءات الواردة في الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٢) أعداد الطلبة المقبولين في كليات جامعة الكويت في الفترة من عام ١٩٨٠م وحتى عام ١٩٩١م ويلاحظ أن عدد الطلبة المقبولين قد ارتفع من (٢٨٢٤) طالبا عام ١٩٨١/٨٠م الى (٦٦٥٢) عام ١٩٩٢/٩١م ، أي بمعدل زيادة سنوية حوالي (٤٠٠) طالب .

أما بالنسبة للكليات الجامعية فتوضح النتائج الواردة في الجدول أن الزيادة في أعداد الطلبة المقبولين تحكمها الى حد ما طبيعة الكلية ومدى احساس الطلبة بحاجة المجتمع الى خريجها أو لطبيعة الدراسة فيها ، فنجد أن بعض الكليات تتزايد أعداد الطلبة الذين يقبلون عليها مثل كلية التربية والتجارة والعلوم والهندسة .

وتشير نتائج اختبار تحليل معامل الانحدار Regression Analysis أن هذه الكليات يمكن ترتيبها في ضوء اقبال الطلبة عليها كما يلي :

٤٧٣٦	بمعامل انحدار	كلية العلوم
٣٦٧٦	بمعامل انحدار	كلية التربية
٣٢٨٣	بمعامل انحدار	كلية الهندسة
١٣٠٤	بمعامل انحدار	كلية التجارة

في حين أن بعض الكليات يكاد يثبت فيها أعداد الطلبة المقبولين سنويا وهي كليات الطب والطب المساعد والشريعة ويؤكد هذا اختبار تحليل معامل الانحدار وقد كانت قيمته بالنسبة لهذه الكليات كما يلي :

جدول رقم (٥)
أعداد الطلبة المقيدین في كليات جامعة الكويت من الفترة من عام ١٩٨١م وحتى عام
١٩٩٢م/٩١

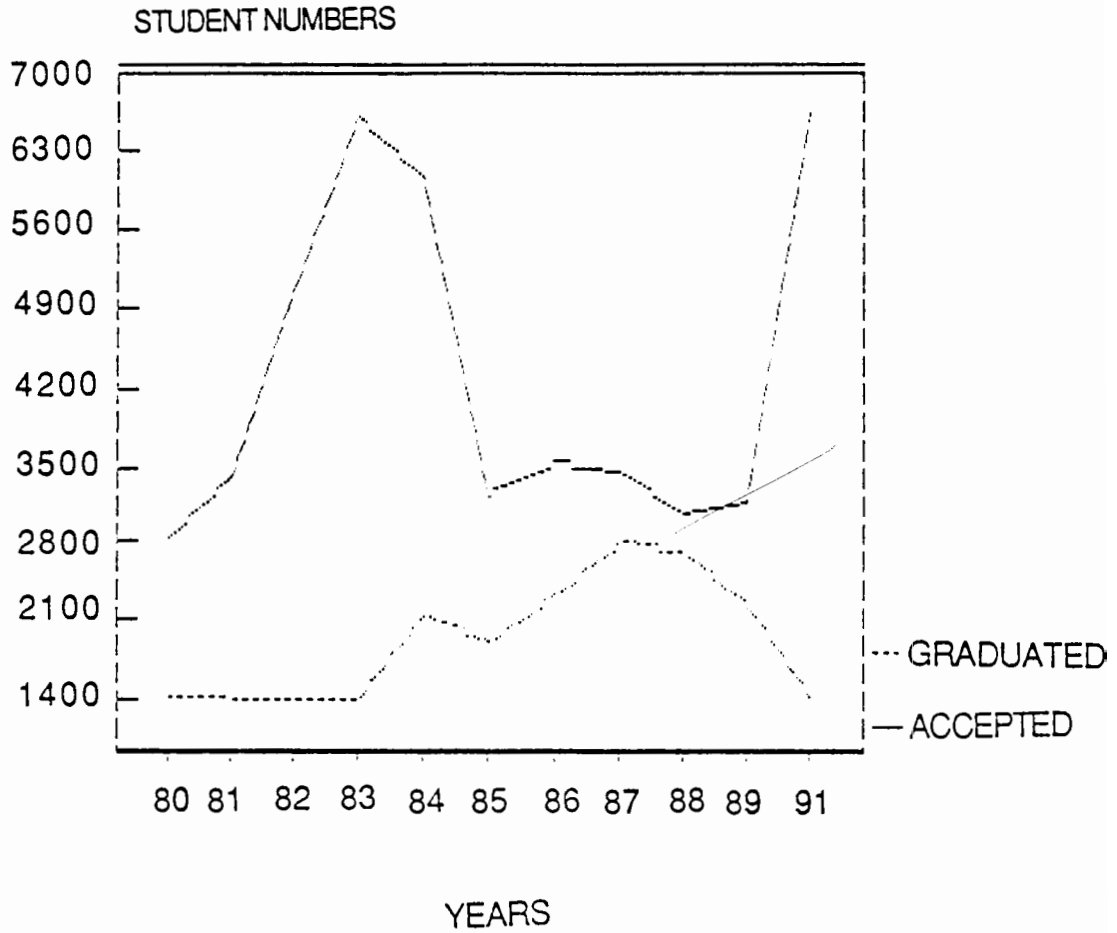
السنة	٨٧/٨٠	٨٢/٨١	٨٢/٨٢	٨٢/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٧/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	معدل الالتحاق
طب	٧١	٩٣	٦٩	٨٦	٩١	٨٦	٨٢	٨٢	١٠١	٨٦	٩٢	..	١٠٩	٢٣٢
طب مساعد	١٥	٤٢	٨٠	١٠٥	١٣٤	١٦٨	١٥٢	١٥٢	١٣٦	١٣٠	١١٧	..	١٤٥	٨٧٥
هندسة	٢٥٢	٢٤٥	٢٥٠	٤٠٧	٥١٧	٢٧٨	٤٢٥	٤٢٥	٢٥١	٤٠٠	٥٢٥	..	١٤١	٢٢٣٨٢
علوم	١٨١	٣٣٥	٨٦٩	٩٦٨	٩١٨	١٥٩	٨١٥	٥١٥	٧٩٥	٧٠١	١٢١	..	٣٦٥	٤٧٢٦٦
آداب	١٠٨٣	١٠٧٧	٣٤٨٤	٢٢٥٢	١٨٢٢	١٨٢٢	٥٧٣	٥٧٣	٦٥	٤٤٣	١١٣	..	٧١٨	١٠٢٥٥
تربية	١٨	٦٠٢	٨٣٠	٩١٥	٩٩٠	٤٦٠	٦٦٠	٦٦٠	١٩٢	١٨٦	٥٥٥	..	٣٧٤	١٨٦٧٦
تجارة	٥٢٠	٥٢٣	٨٢٩	٩٦٦	٩٥٤	٤٠٩	٤٥٢	٤٥٢	١٧١	٣٠٤	٨٢٧	..	١٢٢٧	١٢٣٠٤
حقوق	٢٢٠	٢٤١	٢٧٨	٥٤٧	٣٣٠	٢٢٢	٢٤٦	٢٤٦	٢٦٠	٢١٧	١٨٧	..	٢٢٢	١٠٠٨٨
شريعة	٢٢	٢٧	٢٣٦	٧٨٨	٢٢١	١٧٨	١٢٣	١٢٣	١١١	٨٠	١٦	..	٢٤٢	٥٢٣٥
اجمالي	٣٢٨٤	٣٤٦١	٥٠٧٥	٦٦١٥	٨٧٠٧	١٢٢٣١	١٢٥٢٨	١٢٥٢٨	٨٥٧	٨٣٧	٧٦١٦	..	٦٥١٢	

جدول رقم (٦)
 أعداد الطلبة الخريجين من كليات جامعة الكويت من الفترة من عام ٨٠ / ١٩٨١م وحتى
 عام ٩١ / ١٩٩٢م

السنة	٨٧/٨٠	٨٢/٨١	٨٢/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	مقابل الانحصار
طب	٢	٢	٤٢	١٥	٦٩	٤١	٨٣	٩١	٤٣	٦٢	...	٨٥	٤٨٦
طب مساعد	...	٩	٤٦	٦٦	١٥	٥٥	٢٢	٥٢	٦٠	٣٤	...	٣٤	٢٥٧
هندسة	١٠٨	١٢١	١٢٠	١٦٨	١٧٨	١٥٨	١٨٢	١٦٨	٢٠٧	٧٠٨	...	٣٣١	٧٢٢
علم	٢٣٠	٢٠٢	١٦٨	١٨٦	٢٢٧	٢٠٥	٢١٢	٢٥٥	٢٥٨	١٩١	...	١٧٦	١٠٦٣
آداب	١١١	٦٠٨	١٥٥	٥٥٤	٦٢٥	٥٢٥	٦٦٨	٨٢٣	٧٦٨	٥٢٢	...	٢٦٤	٧٢١١
تربية	١١	٣٢٤	٤٩٢	٣٣٣	١٧١	٥٤٣	...	٢٢٨	٢٤٢٥
تجارة	٥٤	٢٨١	٢٧٨	٢٠٦	٢٥٢	٢٨٧	٢٥٩	٨٧٧	٣٤٤	٢٦٠	...	٢٥٧	٥٠٧
حقوق	٥٥	٧٧	٩٥	٨٨	٣١٤	١٠٥	١٢٧	١٧٠	١٧٦	١٧٢	...	١٧٢	١٠٦٣
شريعة	٢٩	١٢٧	١٥٦	١٥٠	١١٢	...	٨٥	٢٢٦١
اجمالي	١٢٣١	١٠٣١	٣٦٤١	١٢٢٨	٨١٦٢	٦١١٩	٧٤٤٨	٣١٧٤	٤٦٢٦	٧٢٨٢	...	١٤٤١	١٤٤١

شكل رقم (٢)

FIG (2) NUMBER OF ACCEPTED AND GRADUATED STUDENTS IN THE PERIOD 80 /81 - 91/92



٨٨٥	كلية الطب المساعد بمعامل انحدار
٢٦٣	كلية الشريعة بمعامل انحدار
٢٣٥	كلية الطب بمعامل انحدار

ونلاحظ أنه بالرغم من حاجة المجتمع الماسة لخريجي كليات الطب والطب المساعد إلا أن نسب المقبولين فيها تكاد تكون ثابتة ، وهذا يرجع إلى أن هذه الكليات تحتاج إلى تجهيزات وأساتذة بنوعية خاصة ، وطبيعة التدريس فيها تستلزم قلة عدد الطلبة حتى يستطيعوا ممارسة ما درسوه ويكون الإشراف عليهم دقيقا .

كما أن هناك مجموعة ثالثة من الكليات تتناقص أعداد الطلبة المقبولين فيها مثل كليات الآداب والحقوق ويدعم هذا نتائج تحليل اختيار الانحدار التي جاءت قيمتها سالبة ، كما يلي :

١٠٢٥	كلية الآداب بمعامل انحدار سالب قيمته
١٠٨٨	كلية الحقوق بمعامل انحدار سالب قيمته

وهذا راجع لقلة اقبال الطلبة عليها وتحديد عدد المقبولين في الكليات لتشبع سوق العمل بخريجيتها .

ويلاحظ أن أعداد الطلبة المقبولين في الكليات الجامعية يتأثر بحاجات المجتمع وطبيعة الدراسة في الكلية (Grunder 1991) حيث يقبل الطلبة على الكليات التي تستثمر حاجة المجتمع لخريجيتها وان كان هناك عامل مهم وهو نوع الدراسة وقدرة الكلية على تقديم الخدمات التعليمية بمستوى مقبول الأمر الذي يحد من قدرة الكليات المتخصصة مثل الطب والطب المساعد على قبول أعداد كبيرة من الطلبة بالرغم من حاجة المجتمع إلى خريجيتها لسد حاجة سوق العمل (Whilman 1982) .

ومن العرض السابق نلاحظ أن جامعة الكويت تحاول رفع كفاءتها الاستيعابية لسد حاجات سوق العمل ، وقد نجحت إلى حد كبير حيث تتزايد أعداد المقبولين بمعدل (٤٠٠) طالب سنويا ويزداد معدل الالتحاق في الكليات التي يحتاج المجتمع إلى خريجيتها مثل الهندسة والعلوم والتربية والتجارة ، وتحاول رفع كفاءة القبول في الكليات الأخرى التي يحتاج المجتمع إلى خريجيتها مثل الطب والطب المساعد .

ب) أعداد الخريجين :

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٢) أن معدلات التخرج تقل كثيرا عن معدلات الالتحاق حيث تكاد تكون ثابتة على مستوى الجامعة خلال السنوات العشر الماضية ، وإن كان يوجد ميل للارتفاع التدريجي في الفترة من ١٩٨٥م وحتى ١٩٩٠م ولكنه يعود للانخفاض مرة أخرى عام ١٩٩٢م ربما بسبب ما مرت به البلاد مما أثر على نفسيات الطلبة وبالتالي على قدرتهم التحصيلية وبالتالي على نجاحهم .

ويلاحظ أن معدلات التخرج أقل بكثير من معدلات الالتحاق ولاسيما في الكليات التي يتزايد الاقبال عليها مثل كليات الهندسة والعلوم والتجارة في حين أنها ترتفع في كليات أخرى مثل كليتي التربية والحقوق . ويمكن تقسيم الكليات في ضوء معدلات التخرج الى ثلاث مجموعات كما يلي :

أ) كليات تتزايد فيها أعداد الخريجين :

٣٤٣٥	معامل انحدار	كلية التربية
١٠٦٣	معامل انحدار	كلية العلوم
١٠٣٦	معامل انحدار	كلية الحقوق
٧٢٢	معامل انحدار	كلية الهندسة

ب) كليات تكاد تثبت فيها أعداد الخريجين :

٤٨٦	بمعامل انحدار	كلية الطب
٣٧	بمعامل انحدار	كلية الطب المساعد
٢٦٩	بمعامل انحدار	كلية الشريعة

ج) كليات تتناقص فيها أعداد الخريجين :

٧١١	معامل انحدار سالب	كلية الآداب
٠٧	معامل انحدار سالب	كلية التجارة

كفاءة الأداء الأكاديمي في ضوء نسبة الناجحين في المقررات والمتخرجين :

أ) نسبة الناجحين في المقررات (الكفاءة المرحلية) :

تشير نسبة الطلبة الناجحين في المقررات التي سجلوا فيها الى مستوى الكفاءة

الداخلية للكليات وللجامعة ككل وتوضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٣) أن نسب النجاح في المقررات في كليات جامعة الكويت وبالتالي الجامعة كمؤسسة أكاديمية نسبة عالية حوالي (٨٠٪) في الفترة من ١٩٨٦م وحتى عام ١٩٩١م ، وهذه النتيجة تشير الى أن كفاءة الأداء المرطلي داخل الكليات في ضوء أعداد الطلبة الناجحين في المقررات التي سجلوا فيها وهي كفاءة عالية جدا ، وهذا يؤكد مذهب اليه برنامج تقييم الأداء في كلية هاورد لخدمة المجتمع (Howard Community Collge 1991) . كما يؤكد ثبات الكفاءة الداخلية للكليات قيم معاملات الانحدار للكليات وللجامعة ككل حيث جاءت بقيم صغيرة جدا تقرب من الواحد الصحيح .

ب) نسبة الخريجين الى المتقدمين للالتحاق بالكليات (الكفاءة النهائية) :

توضح النتائج الواردة في الجداول (٥) ، (٦) ، (٨) أن أعداد الطلبة الخريجين أقل بكثير من عدد الطلبة المتقدمين للالتحاق بالكليات في خلال الفترة الطبيعية للتخرج . كما توضح النتائج الواردة في جدول (٦) وشكل (ب) أن معدلات التخرج تكاد تكون ثابتة على مستوى ، وأن نسبة كفاءة الأداء الأكاديمي سواء على مستوى الكليات أو مستوى الجامعة ككل حوالي (٥٠٪) فيما عدا سنتي ١٩٩٠/٨٩م اللتين ارتفعت فيهما نسبة التخرج وبالتالي الكفاءة الأكاديمية .

ويمكن تفسير التعارض بين الكفاءة الداخلية للأداء الأكاديمي (نسبة النجاح في المقررات الى نسبة التسجيل فيها) والتي ترتفع الى حوالي (٦٠٪) الكفاءة النهائية للكليات (نسبة أعداد الطلبة المتخرجين الى أعداد الطلبة الملتحقين بالكلية) التي تنخفض الى حوالي (٥٥٪) الى أن كثيرا من الطلبة لايسجلون في المقررات اللازمة لتخرجهم بعد الفترة المحددة وإنما يسجلون في عدد أقل من المقررات الأمر الذي يجعلهم يتأخرون في التخرج ، وهذا يعتبر نوعا من أنواع الهدر التعليمي ، هذا وان كانوا ينجحون في المقررات التي سجلوا فيها .

جدول رقم (٧)
أعداد الطلبة الناجحين في المقررات التي سجلوا فيها ونسبتهم الى أعداد الطلبة
خلال الفترة من عام ١٩٨٦ الى عام ١٩٩١م

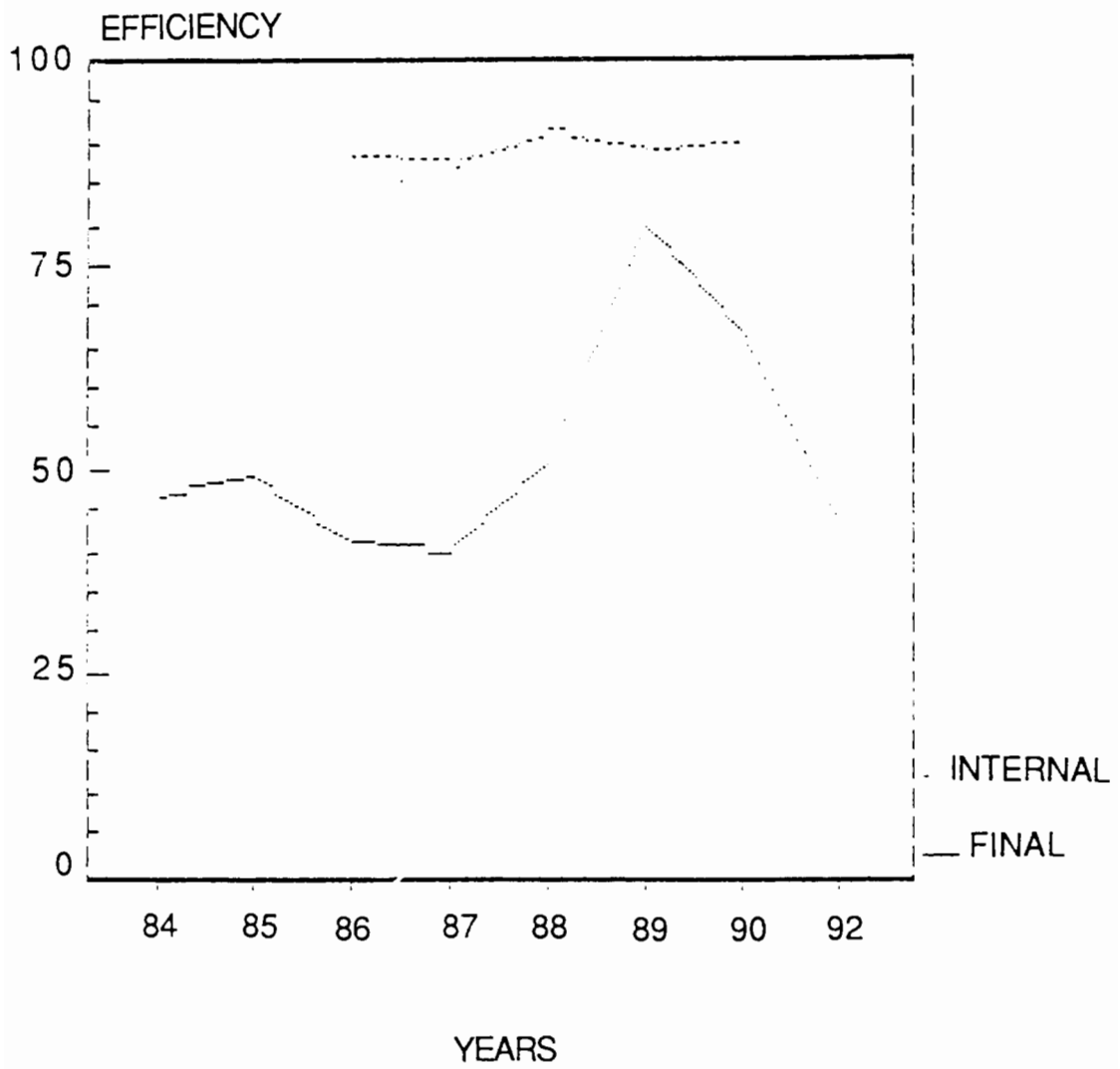
معام الانحصار	1991		1989		1988		1987		1986		السنة التغيير الكلي
	النسبة %	طالب مطور معدل	النسبة %	طالب مطور معدل	النسبة %	طالب مطور معدل	النسبة %	طالب مطور معدل	النسبة %	طالب مطور معدل	
1.16	93.8	3721	90.4	3974	89.5	4372	88.1	4883	94.3	4058	الطب
1.04	92.5	2504	92.2	4288	89.4	4034	88.1	4510	88.0	3112	الطب المساعد
1.02	91.6	15332	87.9	14053	87.4	15454	85.5	17679	85.9	12999	الهندسة والتترول
0.52	87.4	20265	86.9	20428	86.4	22276	85.6	25787	84.9	20453	العلوم
0.44	91.4	15395	91.4	15517	91.4	22431	90.1	24545	89.1	30503	الاداب
0.64	93.9	24237	92.2	18621	91.7	20444	90.9	22283	90.7	19901	التربية
0.56-	88.6	18523	87.9	14057	86.8	17473	86.5	14704	91.3	18553	التجارة
2.57	92.1	7054	87.6	6622	83.3	7639	79.8	9174	80.7	7628	الحقوق
0.13-	89.4	3634	88.9	3371	80.4	4414	89.4	5490	90.0	6944	الشريعة
0.55	90.8	110665	89.3	106931	91.8	118537	84.2	129055	88.2	124151	الإجمالي

جدول رقم (٨)
 كفاءة الكليات الجامعية
 خلال الفترة من عام ١٩٨٠م حتى عام ١٩٩٢م

السنة	٨٧/٨٠	٨٧/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١
طب	٥٨	٥٢	٧١	٤٩	٦٩	..	٦٧
طب مساعد	٢٧	٦	٤	٥٠	٤٥	٤٤	..	١٧
هندسة	٥١	٤٧	٥٢	٤١	٤	٥٥	..	٢٤
علم	٣٩	٤٤	٥	٣٤	٤١	٤٤	٣٧	..	١٠٢٢
آداب	٥١	٥٨	٣٦	٣٠	٤٦	٦	٩٣	..	٥
تربية	٤	٥	٤٥	١٠	٦٤	..	٥٥
تجارة	٥٩	٦٧	٤٥	٣٧	٦٢	١٢	٨	..	٤٥
حقوق	٤	٤٧	٣٢	٣٣	٥٢	٧٩	٧	..	٤٧
شريعة	١٢	٤٤	٤٩	٨٤	٩١	..	٤٧
اجتماعي	٤٧	٤٩	٤١	٤	٥١	٨	٦٧	..	٤٣

(شكل رقم ٣)

FIG (3) THE ACADEMIC EFFICIENCY



الهدر في الكليات الجامعية :

تتنوع صور الهدر التربوي في كليات جامعة الكويت مثل الانسحاب من المقررات بعد التسجيل فيها ، وعدم التقدم للامتحانات أو الاعتذار عنها ، والغياب المتكرر ، وكذلك الحصول على تقديرات متدنية في الاختبارات مما يستدعي توجيه انذار للطالب .

عدم التقدم للامتحانات :

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٤) أعداد ونسب الطلبة الذين لم يتقدموا للاختبارات في المواد التي سجلوا فيها وكذلك أعداد ونسب الانذارات الأكاديمية التي وجهت للطلاب الى أعدادهم الكلية خلال الفترة من ١٩٨١م وحتى ١٩٩١م . وتفيد النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) أن نسب أعداد الطلبة الذين لم يتقدموا للامتحانات سواء بالغياب أو الاعتذار أو الانسحاب من المقرر بعد التسجيل فيه ترتفع بطريقة تدريجية من (١٦٤٪) عام ١٩٨٦م لتصل الى (١٧٢٪) عام ١٩٩٠م مع ارتفاع مفاجئ عام ١٩٨٩م حيث تصل النسب الى (٣٧١٪) ويمكن أن يرجع سبب هذا الارتفاع الى الظروف التي مرت بها الكويت خلال العدوان العراقي حيث إن الطلبة الذين سجلوا في مقررات الفصل الدراسي الصيفي لم يتمكنوا من تأدية الامتحانات التي تعقد في جداول شهر أغسطس . كما تدل قيمة معامل الانحدار ان نسب الغياب على ثبات نسبي في الظاهر حيث جاءت بقيمة (١٦٤٪) .

وتوضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) والشكل رقم (٤) أن هناك ثباتاً في نسب الطلبة الذين لم يؤدوا الامتحانات في كل الكليات حيث جاءت النسب بقيم متقاربة، وتؤكد أن هذه الظاهرة سائدة في معظم الكليات تقارب قيم معاملات الانحدار التي تراوحت بين (١٣٦٪) كقيمة دنيا (٣٩١٪) كقيمة عليا .

ب) الانذار :

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (٤) أعداد الطلبة الذين وجهت اليهم انذارات أكاديمية ونسبتهم الى أعداد الطلبة المسجلين في الكلية . ويلاحظ من النتائج أن نسبة الانذارات قد تزايدت من (٢٥٨٪) عام ١٩٨٦م الى (٣١٥٪) عام ١٩٩١م وذلك بالنسبة للجامعة ككل وإن كان هناك انخفاض ملحوظ عام ١٩٨٩م حيث انخفضت النسبة الى (٢٤٦٪) .

جدول رقم (٩)
 أعداد الطلبة غير المتقدمين لامتحانات ونسبتهم الى أعداد الطلبة المسجلين في الفترات
 خلال الفترة من عام ١٩٨٦م حتى عام ١٩٩١م

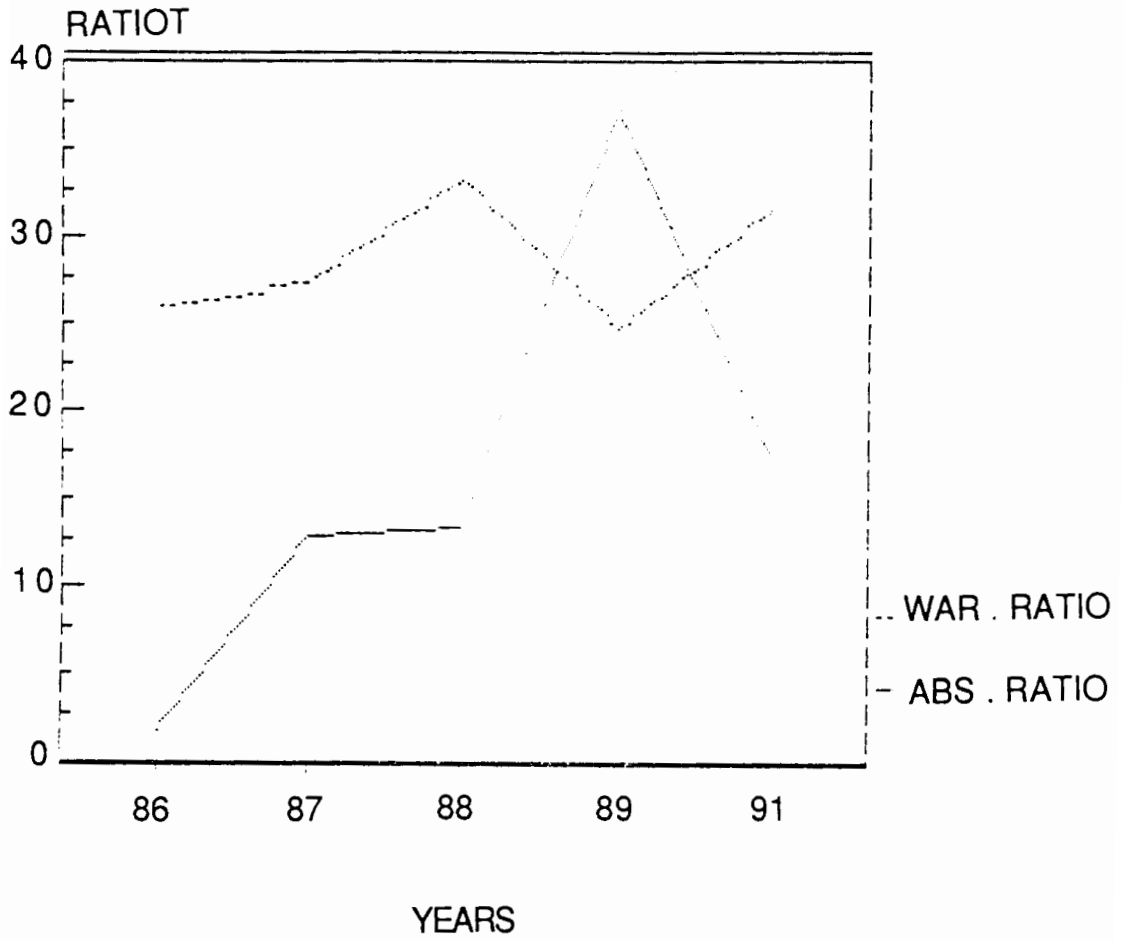
ماتل الإندمان	1991		1989		1988		1987		1986		السنة التغير الكلية	
	النسبة %	غير متقدم	النسبة %	غير متقدم	النسبة %	غير متقدم	النسبة %	غير متقدم	النسبة %	غير متقدم		
1.68	10.1	88	35.9	401	4.6	50	5.6	59	0.3	3	الطب	
1.85	13.5	86	40.7	362	10.1	108	11.6	117	1.6	15	الطب المساعد	
1.53	18.5	438	33.1	964	9.7	375	8.7	317	1.6	53	الهندسة والبتترول	
1.36	19.1	653	38.1	1699	11.6	687	11.6	709	1.8	103	العلوم	
2.33	16.4	727	44.55	1560	18.4	1068	15.3	1149	1.5	116	الارباب	
3.91	22.2	1524	68.52	27.6	1197	43.32	11.9	646	11.2	76	التربية	
1.41	13.1	720	54.94	40.5	1374	33.95	14.5	688	16.0	106	التجارة	
1.74	13.0	212	16.27	27.6	400	14.50	13.6	307	12.9	30	الحقوق	
2.38	15.9	145	91.4	84.4	329	390	18.0	205	14.2	11	الشريف	
1.64	17.2	4593	7667	36.8	8286	22492	13.2	4134	31369	12.7	4291	الإجمالي

جدول رقم (١٠)
 أعداد الاثنيات الجامعية ونسبتها الى أعداد الطلبة المقبولين باللكليات الجامعية
 خلال الفترة من عام ١٩٨٦م حتى عام ١٩٩١م

معام الاختصاص	١٩٩١		١٩٨٩		١٩٨٨		١٩٨٧		١٩٨٦		السنة التغير الكلي
	النسبة %	عدد الاثنيات	النسبة %	عدد الطلبة	النسبة %	عدد الطلبة	النسبة %	عدد الاطنية	النسبة %	عدد الاطنية	
٠.٣-	4.1	36	5.6	63	5.8	63	5.3	56	5.9	53	الطب
0.95-	30.8	197	25.7	229	31.7	339	28.6	289	36.5	296	الطب المساعد
0.55	37.5	889	31.2	907	27.1	1051	25.3	924	19.4	643	الهندسة والبتورول
1.85	70.7	2423	39.7	1768	60.0	2360	34.5	2100	32.2	1806	العلوم
0.26-	30.3	1344	34.8	1238	38.9	2262	28.8	2161	33.7	2524	الايان
0.78-	10.8	742	17.3	749	18.7	1019	16.9	941	14.4	714	التربية
3.61	32.6	1792	37.3	1267	38.2	1817	21.0	1043	15.8	726	التجارة
0.83	52.6	855	55.1	799	54.9	1236	57.0	1327	46.0	986	الحقوق
2.34-	11.9	109	18.2	71	21.6	247	25.3	386	22.6	332	المشريعة
0.44-	31.5	8387	31.5	7091	35.4	10394	27.4	9227	25.8	8080	الإجمالي
		26627		22492		29369		33695		31279	

(شكل رقم ٤)

FIG (4) THE RATIO OF ABCENT AND WARNED
STUDENT IN THE PERIOD 86 - 91



أما بالنسبة الى الكليات الجامعية فيلاحظ أن كلية الطب هي أقل الكليات بالنسبة لمعدلات الانذارات حيث تراوحت النسب حول (٥٪) بمعامل انحدار للفترة الزمنية (٠.٣٠) في حين كانت أعلى الكليات من حيث نسب معدلات الانذارات هي :

كلية الحقوق	بمعدل حوالي	٥٠٪
كلية العلوم	بمعدل حوالي	٤٠٪
كلية التجارة	بمعدل حوالي	٣٥٪
كلية الآداب	بمعدل حوالي	٣٥٪
كلية الطب المساعد	بمعدل حوالي	٣٠٪

ويلاحظ من النتائج أن معدلات الانذارات ثابتة تقريبا حول هذا المعدل ويؤكد هذا قيم معاملات الانحدار التي تتراوح بين أقصى قيمة (٣٦٪) بالنسبة لكلية التجارة وأقل قيمة (٠.٣) بالنسبة لكلية الطب .

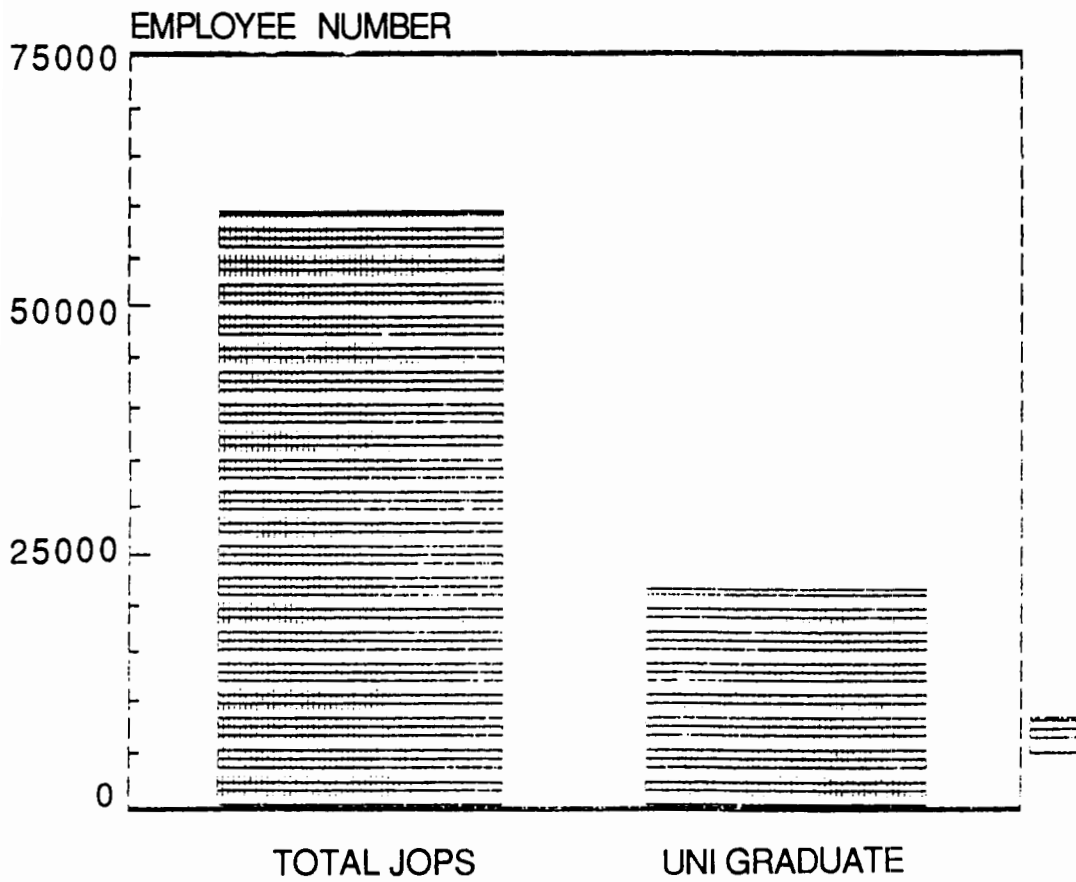
كفاءة الجامعة من حيث الوفاء بحاجات المجتمع :

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٥) أن معدل الخريجين من كليات جامعة الكويت يرتفع تدريجيا حيث تخرج عام ١٩٨١م (١٤٣١) طالبا وفي عام (١٩٩٠م) تخرج (٢٢٣٨) طالبا وإن كان هناك انخفاض حاد عام (١٩٩٢م) حيث تدنى الى (١٤٣٢) طالبا نظرا للظروف التي مرت بها البلاد . بذلك يبلغ اجمالي خريجي الجامعة في الفترة من عام ١٩٨١م وحتى عام ١٩٩٢م (٢١٢٦٦) طالبا في حين أن عدد الوظائف التي شغلها جامعيون سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص (٥٩٤١٤) وظيفة أي أن نسبة اشتغال الوظائف التي تحتاج الى مؤهلات عليا بخريجي جامعة الكويت خلال السنوات العشر السابقة حوالي (٣٦٪) فإذا وضعنا في الاعتبار التسرب في أعداد الموظفين نتيجة للتقاعد أو الوفاة ، نجد أن معدلات الأداء في جامعة الكويت لاتستطيع أن تفي بكل احتياجات المجتمع ولاسيما في الوظائف الفنية في مجالات الطب والهندسة والعلوم وهذا يعتبر مقياسا لنقص الكفاءة الجامعية حيث تؤكد الآراء أن عدم مقدرة الجامعة علي الوفاء بمتطلبات المجتمع المحلي نوعا وكما يقلل من كفاءاتها .

(Gender 1991, Delene 1991)

(شكل رقم ٥)

FIG (5) THE NUMBER OF UNI. JOBS IN THE STATE OF KUWAIT AND GRADUATE



وبالرغم من أن عدم وفاء الجامعة بحاجات المجتمع يعتبر مؤشرا لعدم الكفاءة الجامعية إلا أن لجامعة الكويت ظروفًا خاصة حيث إنها تعتبر من الجامعات الحديثة نسبيا كما أن قدرتها الاستيعابية ومخرجاتها تقل كثيرا عن حاجات المجتمع الكويتي المتزايدة . ونظرا لرغبة الدولة في تبني مشاريع انتاجية ومشاريع خدمات بالإضافة الى التوسع الصناعي والتجاري في المرافق الحكومية والأهلية كل هذا أوجد كمية كبيرة من الوظائف الفنية في وقت سريع وبشكل لا تستطيع الخدمات التعليمية في الكويت الوفاء به نوعا وكما مما ساعد على وجود فجوة بين مخرجات جامعة الكويت وحاجة المجتمع من العمالة الفنية .

الخلاصة :

تعتبر جامعة الكويت من الجامعات الحديثة نسبياً حيث أنشئت منذ حوالي ثلاثين عاما فقط . وقد واكب انشاء الجامعة تطور المؤسسات الحكومية والأهلية الأمر الذي أوجد فرص عمل كثيرة في وقت قصير وبشكل لم تستطع الجامعة تخريج أعداد كافية للوفاء بهذه المتطلبات . وقد تطورت الجامعة في خلال العقود الثلاثة الماضية وزادت أعداد كلياتها كما زاد عدد طلبتها بشكل سريع الأمر الذي جعل الجامعة تعتمد على الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس الأجانب الذين كان وجودهم مؤقتا مما حد من قدرة الجامعة على أن يكون لها مساهمات فعالة في مجال خدمة المجتمع أو اسهامات بحثية مؤثرة ، وبذلك اقتصر معظم اسهامات الجامعة في الناحية التدريسية أو التدريبية .

وقد عملت الجامعة جاهدة على توفير الخدمات التدريسية للطلبة فتوسعت في قبول الطلبة في الكليات القائمة التي يحتاج المجتمع لخريجها مثل العلوم والهندسة والتربية ، وأنشأت مزيدا من الكليات مثل الطب والطب المساعد حتى أصبح عدد الكليات الجامعية تسع كليات تقبل سنويا حوالي ٦٥٠٠ طالب . وقد حرصت الجامعة على تقديم الخدمات التعليمية المتميزة للطلبة حتى وصلت معدلات النجاح في المقررات التي تدرس حوالي (٩٠٪) وإن انخفضت نسبة التخرج الى حوالي (٥٠٪) من أعداد الطلبة المتقدمين ، وهذه لا تعتبر نسبة متدنية إذا ما قورنت بكثير من الجامعات في المنطقة العربية بل وفي بلاد أجنبية أخرى حيث إن طبيعة المرحلة العمرية للطلاب الجامعي وطبيعة الدراسة في الجامعة التي تعتمد على نظام الساعات المعتمدة قد يسبب نوعا من أنواع الهدر حيث يسجل الطالب في مقررات كثيرة ثم ينسحب من بعضها أو لا يحضر الامتحانات الخاصة بها أو يهمل فتوجه له انذارات متدنية .